الباب الأول

# جرائم المعونة
# وتأثيرها على مصر

obeikan.com

obeikan.com

بعد تشكيل حكومة نظيف الثانية فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٥ ، جاء إلى المناصب الوزارية عدد من الكاوبوى الأمريكى ، أو ما يمكن أن نسميهم بمليونيرات المعونة الأمريكية ، تلك التى نجحت فى تعليق مصر على المشنقة الأمريكية عسكريا واقتصاديا.. ودفعت الدولة المصرية ثمنا فادحا من أجل استمرارها ، لتكون فى خدمة جماعة قليلة من المصريين تخدم مصالحهم دون النظر لباقى الشعب المصرى، بالضبط كما هى فى خدمة المانح الامريكى الذى يعتبره الخبراء المستفيد الاكبر مما يدفعه من أموال ، وإذا كانت أمريكا قد خفضت المعونة الاقتصادية بنسبة ٥٪ سنويا، لتنخفض بنحو ٥٠٪ فى عامى ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ثم بعد ذلك يتم إعادة النظر فى هذه المعونة ، خاصة العسكرية فإن الأولى بمصر أن ترفض المعونة ،.. التى ترتبط بمصر منذ ثورة يوليو إلا أن الموقف المصرى اختلف من زعيم إلى آخر.. ففى حين رفض الزعيم عبدالناصر الشروط الأمريكية التى حاولت الإدارة فرضها على مصر مقابل المعونة الأمريكية، وكان من أهمها خفض عدد الجيش المصرى وتعهد مصر بعدم إنتاج الأسلحة الذرية ومنح أمريكا حق التفتيش على مصر وخفض إنتاج القطن.

فى عهد الرئيس الأمريكى جون كيندى وتحديدا فى عام ١٩٦٢ تم التفاوض بين مصر وأمريكا على عدد من الاتفاقيات بلغت قيمتها ٦٧٠ مليون دولار تم توجيهها لاستيراد السلع الأمريكية خاصة القمح والزيت والدخان وتمويل مشروعات السكة الحديد ، لكن فى عام ١٩٦٣ رفض عبدالناصر مطالب أمريكا بتعهد مصر بعدم إنتاج أسلحة ذرية وعدم الاستمرار فى إنتاج الصواريخ مع منح أمريكا حق التفتيش على مصر للتأكد من ذلك بالإضافة إلى مطالب الإدارة الأمريكية بخفض عدد الجيش المصرى،وفى يناير ١٩٦٦ عادت المعونة الأمريكية لمصر فى شكل اتفاقية بقيمة ٥٥ مليون دولار، واشترطت واشنطن خفض إنتاج القطن وكانت مصر تبادل القطن وقتها بالسلاح الروسى، فرفضت مصر ذلك وتوقفت المعونة مرة أخرى.

وفى فترة حكم الرئيس السادات وبعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣، والدخول فى مفاوضات فض الاشتباك فى معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ومعاهدة كامب ديفيد شهدت العلاقات المصرية – الأمريكية تحولا كبيرا ، بدأ عام ١٩٧٤ بعودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا ، التى توقفت بعد حرب ١٩٦٧ وجاءت

العودة أثناء الجولة الرابعة لوزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر فى الشرق الأوسط ، وفى أعقاب عودة العلاقات الدبلوماسية وافق بنك الاستيراد والتصدير الأمريكى فى يناير ١٩٧٤ على منح مصر قرضا وضمانات تصل إلى ١٠٠ مليون دولار لتمويل إنشاء خط أنابيب البترول، كما وافق بنك تشيسى مانهاتن على عرضين بتمويل متوسط الأجل بقيمة ٨٠ مليون دولار .

obeikan.com

## الفصل الأول

# قصة المعونة

فى عام ١٩٧٥ صدق الرئيس الأمريكى فورد على قانون المعونات الخارجية الأمريكية لعام ٧٥ وبلغ نصيب مصر منها ٢٥٠ مليون دولار، وأثناء جولة كسينجر الثانية تم التوقيع على أول زيادة فى برنامج المعونة الأمريكية بقيمة ٨٠ مليون دولار لمصر ، لتستمر فى الارتفاع لتصل إلى ٢,١ مليار دولار معونة عسكرية منها ٨١٥ مليون دولار معونة اقتصادية بعد توقيع كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ، لتستمر المعونة لمصر بهذا المعدل إلى عام ١٩٩٨ حيث تقرر تخفيض المعونة الاقتصادية بمعدل ٥٪ سنويا بدءا من عام ١٩٩٩ لمدة عشر سنوات، مع الإبقاء على المعونة العسكرية دون تغيير حتى عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ثم يعاد النظر بعد ذلك فى المعونة الأمريكية لمصر ، واقترحت أمريكا تكوين هيئة أو صندوق بين مصر وأمريكا فى نهاية مدة التخفيض يكون بديلا عن المساعدات الأمريكية لمصر.. وتحاول أمريكا تحويل المعونة إلى شراكة مصرية – أمريكية إلا أن المفاوضات المصرية – الأمريكية لم تتمكن حتى الآن من توقيع اتفاقية الشراكة.. ومن غير المتوقع التوصل إلى هذا الاتفاق قبل نهاية المدة المحددة لإعادة النظر فى المعونة الأمريكية(*) .

فى كتابه «قصة المعونة الأمريكية لمصر»يقول د. إبراهيم العيسوي استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة :« طبقًا للمصادر الأمريكية، بلغت المعونات الأمريكية المقدمة إلى مصر على امتداد ٢٧ عامًا من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٢ نحو ٥٤,٤ مليار دولار، وذلك بمتوسط سنوي حوالي ٢ مليار دولار. وتقدر المعونات الاقتصادية بنحو ٢٥,٦ مليار دولار، بينما بلغت المعونات العسكرية حوالي ٢٨,٨ مليار دولار، وهذه التقديرات جميعًا بالأسعار الجارية، بمعنى أنها لا تستبعد أثر ارتفاع الأسعار وصولاً إلى القدرة الشرائية الحقيقة لهذه المعونات. و توزعت المعونات الاقتصادية التي بلغ مجموعها ٢٤,٣ مليار دولار خلال الربع الأخير من القرن العشرين (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠) على

(*) بحسب موقع تقرير واشنطن.

القطاعات أو البنود المختلفة على النحو التالي:

« ٦,٧ مليار دولار للواردات السلعية بالنسبة ٢٧,٦ ٪ من الإجمالي، ويمثل هذا البند برنامج الاستيراد السلعي الذي كان مخصصًا في البداية لتمكين مشروعات القطاع العام من استيراد المعدات والمستلزمات الإنتاجية، ولكنه أصبح منذ فترة مخصصًا لتمويل الواردات التي تحتاجها مشروعات القطاع الخاص .

٥,٩ مليار دولار لمشروعات البنية الأساسية شاملة مياه الري والصرف الصحي، والصحة العامة، والطاقة الكهربائية، والاتصالات والنقل، وذلك بنسبة ٢٤,٣ ٪ من الإجمالي .

٤,٥ مليار دولار للخدمات الأساسية كالصحة وتنظيم الأسرة والتعليم والزراعة والبيئة، وتبلغ نسبة هذا البند ١٨,٥ ٪ من الإجمالي ،٣,٩ مليار دولار للمعونات الغذائية (خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) بنسبة ١٦ ٪ من الإجمالي ، ٣,٣ مليار دولار تحويلات نقدية ومعونات فنية في مجال إصلاح السياسات والتكيف الهيكلي كالتدريب وتقديم الاستشارات وما إلى ذلك، بنسبة ١٣,٥٪ من الإجمالي.»

ومن المهم إدراك أن ثمة اتجاهًا واضحًا منذ أوائل التسعينيات لتقليص المعونات الحكومية المقدمة من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، وللتحول من المعونات الرسمية للتنمية، إلى التجارة والاستثمار، و بدأت أمريكا في تطبيق هذا التوجه على مصر منذ يناير ١٩٩٨، حيث تقرر تخفيض المعونات الاقتصادية اعتبارًا من عام ١٩٩٩ بنسبة ٥ ٪ تقريبًا في كل سنة، أو بنحو ٤٠ مليون دولار في كل سنة بحيث تنخفض المعونات الاقتصادية إلى النصف تقريبًا بحلول عام ٢٠٠٩ (من ٨١٥ مليون دولار في ١٩٩٨ إلى ٤٠٧,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٩).

بناء على هذا التوجه، انخفضت المعونات الاقتصادية الأمريكية التي تقدم سنويًا لمصر من ٨١٥ مليون دولار في ١٩٩٨ إلى ٧٧٥ مليون دولار في ١٩٩٩، ثم إلى ٧٢٧ مليون دولار في ٢٠٠٠، ثم إلى ٦٩٥ مليون دولار في ٢٠٠١ ، ثم إلى ٦٥٥ مليون دولار في ٢٠٠٢، ثم إلى ٦١٥ مليون دولار في ٢٠٠٣، بينما استمرت المعونات العسكرية ثابتة عند مستوى ١,٣ مليار دولار سنويًا، وإن كانت هناك اقتراحات متواترة بتخفيضها أو تحويلها إلى معونات اقتصادية، كما سبق ذكره .

***

## لوبى المعونة

تلك كانت قصة المعونة الأمريكية لمصر عبر تاريخها ، ليعود السؤال بنا إلى بداية الحديث ، عند منطقة الكاوبوى الأمريكى ، أو رجال المعونة الذين يمثلون اتحاد ملاك لمصر ، حيث نجحت المعونة الأمريكية فى خلق «لوبى» أمريكى فى مصر قوامه رجال الأعمال المرتبطون بها ، الذين صعد منهم عدة وزراء فى حكومة د. أحمد نظيف الثانية ، مع استمرار نفوذ مجلس الأعمال المصرى الأمريكى، كما خلقت مناخا سياسيا واجتماعيا مواليا لأمريكا مرتبطا بمصالح الحكم والطبقة التى تدور من حوله، وأصبح من الصعب استئصالها ، أو على الأقل الحد من نفوذها السياسى والاقتصادى خاصة مع سخونة الحديث عن توريث الحكم والاعتماد على الأمريكان لتنفيذ هذا المخطط ، أما على الصعيد العسكرى فإن استمرار المعونات العسكرية لمصر لمدة طويلة أدى إلى إهمال تنويع مصادر السلاح وربط الجيش المصرى بالتكنولوجيا الأمريكية وهو ما يمثل خطرا على الأمن القومى المصرى ويؤدى إلى تزايد نفقات السلاح فى حالة قطع المعونة العسكرية عن مصر .

الجانب العسكرى يعد من أهم أهداف المعونة الأمريكية ويبدو واضحا من خلال التركيز على أهمية التنسيق العسكرى وضرورة الاشتراك فى الترتيبات الأمنية بالمنطقة بالإضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة وكان ضمن قانون المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٩ ضرورة إجراء مناورات النجم الساطع ، وساعدت الحكومة المصرية على تزايد استفادة الولايات المتحدة من المعونة الأمريكية ، بل ساهمت المواقف السياسية التى اتخذتها مصر فى الفترة الأخيرة ، فى خفض مكانة مصر وإضعافها فى العلاقات المتبادلة بينها وبين واشنطن ، وقد تكون للخارجية الأمريكية أهداف أخرى غير معلنة لا تخضع لاطلاع مكتب محاسبة الإنفاق الحكومي U.S. Government Accountability Office ، هذا المكتب قال في دراسة له منشورة إن الولايات المتحدة قدمت لمصر حوالي ٧,٣ مليار دولار بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٥ في إطار برنامج مساعدات التمويل العسكري الأجنبي، وأن مصر أنفقت خلال نفس الفترة حوالي نصف المبلغ أي ٣,٨ مليار دولار لشراء معدات عسكرية ثقيلة ، وتفيد الدراسة بأنه ما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٩ قامت الولايات المتحدة بشطب جميع الديون المستحقة على مصر في إطار برنامج مساعدة التمويل العسكري

الأجنبي ، وبدأت في عام ١٩٨٩ بتوفير مساعدات عسكرية لمصر على شكل منح من دون أية شروط على تسديدها ، وهو ما رفض الانصياع إليه وتصديقة لفيف من الخبراء الاقتصاديين في مصر حيث قرروا أن قيد الديون ظل معلقا في رقبة النظام المصري حتي انصاع وقبل المشاركة في تدمير العراق عام ١٩٩١ ، حيث ألغيت الديون العسكرية بالإضافة إلي نصف الديون الاقتصادية .

## وثيقة أمريكية

المعونة الأمريكية ذات العائد المرتد إلى واشنطن ، وليس العائد ذو الفائدة للقاهرة تثبته وثيقة أمريكية بعنوان: « لماذا المعونة الأمريكية؟».. حيث تؤكد على أن العائدات التي تحصل عليها الحكومة الأمريكية تفوق أضعاف المرات ما تنفقه على المعونة إذ أنها تخلق وظائف للأمريكيين وتساعد في ازدهار الاقتصاد الأمريكي ، وتؤكد الوثيقة أن ٨٠٪ من قروض المعونة تعود إلى الشركات الأمريكية وأن المعونات ساهمت في زيادة الصادرات الأمريكية للدول النامية إلى ٨,٩٧ مليار دولار، كما أوجدت ٩,١ مليون وظيفة للأمريكيين .

فإذا كانت مصر قد حصلت على مدى ٢٥ عاما على ٢٤ مليار دولار كمعونة اقتصادية فإنها استوردت سلعا ومنتجات وآلات من الولايات المتحدة تصل إلى ٤٨ مليار دولار، (*):« أن حوالي ٤٠٪ من المعونة الأميركية لمصر تذهب لشركات أمريكية في صورة استيراد سلع وخدمات من أميركا وأن الصافي النهائي، الذي تحصل عليه مصر، لا يزيد على ثلث إجمالي المعونة. كما أن برنامج المعونة الأمريكية في مصر رفض الإفصاح عن الرقم الإجمالي الذي أنفق على مرتبات العاملين الذين هم في الغالب من الأميركيين الذين وصل عدد خبرائهم إلى ٢٦ ألف خبيرا ، كان نصيبهم من الأجور وبدلات السفر يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار سنويا ، إلى جانب ٢٢ مكتب خبرة تحصل علي نسبة ١٠٪ من أموال المعونة التي تحصل عليها مصر ، فيما تؤكد عدة مصادر أن الثروة مصادرة تقريبا لصالح نحو ١٢٠٠ شركة امريكية تتحكم في كل شيئ في مصر .

– ويرتبط بالمعونة استيراد ما تحتاجه مشاريعها من معدات أمريكية بقيمة ٢٠ في

(*) تقرير لوزارة التخطيط عام ٢٠٠٩ ، بالإضافة لما نشره موقع تقرير واشنطن في ذات التوقيت.

المائة من قيمتها المذكورة .

- كما يرتبط بذلك وفق دراسة للمركز المصري للدراسات الخارجية ، استيراد بضائع ومعدات أمريكية لا علاقة لها بمشاريع «المعونة» نفسها وتعادل قيمتها ١٠-١٥ في المائة من قيمتها، وجميعها مما يمكن استيراده بتكاليف أدنى من بلدان أخرى .

- واقترن تقديم الأموال العينية من «المعونة» بحجم ٢٠٠ مليون دولار بشروط عديدة، بدءا برفع أسعار التيار الكهربائي داخل مصر، مرورا باستخدام السفن الأمريكية في شحن البضائع، وانتهاء بحظر رسمي لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية كيلا يتحقق اكتفاء ذاتي يغني عن استيراد مواد غذائية أمريكية ، كما ورد في بحث لبشير عبد الفتاح قدمه إلي مركز دراسات وبحوث البلدان النامية محددا الضرر الكبير الذي أصاب الزراعة المصرية على هذا الصعيد .

## مقابل المعونة

فى يونيو ٢٠٠٦ أكد «جون جرورك» نائب رئيس المعونة الأمريكية أهمية الدور المصري في تنفيذ سياسة الولايات المتحدة بالمنطقة، وضرورة الحفاظ على العلاقات الحميمة بين الجانبين من خلال ضمان استمرار تدفق المعونة السنوية إلى القاهرة، التي قال إنها تعود بالنفع على واشنطن في مختلف المجالات ، يومها قال «جرورك» في مؤتمر صحفي على هامش مؤتمر الجودة في التعليم ما قبل الجامعي الذى عقد بالإسكندرية فى التاسع من الشهر المذكور:«إن المعونة الأمريكية حريصة على تدعيم التعليم المصري من منطلق تنميه مصر، نافيًا ارتباط المعونة ببرامج أيدلوجية وفكرية تفرضها المعونة على المناهج والتعليم المصري» ، كما تحدث عما اعتبرها إنجازات للمعونة في مصر، وأهمها تدعيم التحول إلى القطاع الخاص (الخصخصة)، مؤكدًا أن القطاع خاص كان لا يزيد حجم وجوده في أوائل التسعينيات عن ٤٨٪، بينما الآن وصل حجمه في الاقتصاد المصري إلى ٧٠٪ ، وأشار إلى أن حجم المعونة الأمريكية لمصر لهذا العام «٢٠٠٦» بلغ ٤٩٥ مليون دولارا خصص منها ٧٨ مليونا لتدعيم التعليم ، واعترف بأن المعونة تشترط أن تكون كل مشتريات مصر من المنتجات الأمريكية وأن يكون الخبراء كذلك أمريكيين، مؤكدًا في الوقت ذاته علمه بصورة الولايات المتحدة «المشوهة» لدى المواطن المصري.

رغم التأكيد الأمريكي على حياد المعونة إلا أن الحقيقة عكس ذلك حيث وضح

تماما تجاهلتها أولويات التخطيط المصري للتنمية ومن أمثلة ذلك موقف المعونة من التوسع الزراعي الأفقي الذي رفضت المساهمة فيه بشكل قاطع، كما رفضت المشاركة في مشروعات التعمير في المجتمعات والمدن الجديدة رغم أهميتها القصوى لمصر، وكذلك رفضت الإسهام في مكافحة مرض البلهارسيا الذي يعد المرض القومي الأول والأخطر في مصر ، ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما تجاوزه إلى إحجامها عن عمليات الصيانة والتجديد والإحلال للمشروعات الإنتاجية مما ساعد على تآكل قسم مهم من الثروة القومية خاصة في الصناعات الثقيلة، كما أكدت الدراسات التحيز الواضح لقطاعات الخدمات والأنشطة الاجتماعية على حساب القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والمالية والدليل أن القطاعات الخدميه و الاجتماعية استحوذت على نسبة ٤ ,٦٨٪ من مخصصات المعونة في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٥ بالإضافة إلى استحواذ مشروع تنظيم الأسرة على ١ ,٥١٪ من جملة مخصصات المعونة في مجال القطاع الصحي رغم محاولة مصر إقناع الجانب الأمريكي بتوجيه المعونة في هذا القطاع لبناء المستشفيات أو توفير الأدوية.

برغم كل ذلك فإن بعض القطاعات التي تخدمها المعونة الإقتصادية لا غبار عليها ، مثل مشروعات الطاقة الكهربية والمياه والصرف الصحي والاتصالات والمواصلات ، و أدت بالفعل منافع كبيرة في هذه المجالات، لكن عندما تمتد أصابع مشروعات المعونة إلى التعليم أو الثقافة أو تنظيم الأسرة ، يصبح الأمر مختلفا ، فإن مشروعات تطوير التعليم الأساسي التي تمولها المعونة الأمريكية تتدخل في شكل ومحتوى المناهج في المرحلة الابتدائية، إنها ببساطة تعبث في عقل الأمة وتعيد تشكيله بما يتفق مع الثقافة الأمريكية والمصالح الأمريكية ،فبرنامج تطوير التعليم يعمل من خلال المعونة بميزانية تصل إلى ٦٣ مليون دولار سنويا ، وترتكز أنشطته في محافظات الإسكندرية ، القاهرة، بني سويف، المنيا، قنا، الفيوم وأسوان ، فيما تكشف تصريحات د.«كينيث أليس» مدير المعونة الأمريكية عند افتتاحه لمجمع مدارس في منطقة المرج بالقاهرة الهدف من دخول المعونة إلى مجال التعليم الأساسى ، عندما قال :«ونحن نقف معاً هنا في حي المرج نتطلع إلى الموقع الذي سوف يشهد صرحا تعليميا ضخما يتألف من ست مدارس تضم ٢٥٠ فصل دراسي .... وسوف نستمر في العمل معاً على دعم قدرات التفكير النقدي لدى هذه العقول المتفتحة وتشجيع روح الابتكار لديهم والتي هي الجوهر

الحقيقي لمستقبل العملية التعليمية في مصر» ، هذه التصريحات كشفت ان الهدف هو شخصية الطالب المصري ، وليس فقط مجرد الخدمات التي تقدم له ، الأمر لا يقتصر على التعليم فقط ، بل يتعدى إلى ما تقدمه المعونة الأمريكية من دعم سنوي لبعض دور النشر المختارة ، لتجعل بعض هذه الدور تلهث وراء الجائزة المغرية من المعونة ، وتكون على استعداد لنشر ما يتوافق مع أصحاب المال الجدد ، حيث بلغت الجرأة في ذلك المشروع أن ينص صراحة لدور النشر ألا يكون من انتاجها كتاب ديني،وهو ما أظهرته بعض الفضائح التربوية في بعض كتب الأطفال التي تبنتها المعونة ، التي تدعو صراحة للتحرر من القيود الأسرية والأخلاقية .

أما في مجال الصحة فتركز المعونة على برامج تنظيم الأسرة، وتفخر بأنها حققت إنجازات كبيرة في هذا المجال ، حيث نشرت السفارة الأمريكية بالقاهرة على موقعها على الإنترنت ، :« بفضل مشروعات المعونة انخفض المعدل الإجمالي لخصوبة المرأة المصرية من متوسط ٥,٣ طفل لكل سيدة في عام ١٩٨٠ إلى ٣,١ في عام ٢٠٠٥، إن مشروعات الوكالة الأمريكية لا تتوقف عند خفض معدلات الإنجاب ، بل تتعداها إلى نشر الثقافة الإباحية الأمريكية ، وتفعل هذا للأسف الشديد في أشد البيئات المصرية محافظة في صعيد مصر. أما «تشارلز ليفينسون» – كاتب أمريكي يقيم في القاهرة ويروج لمشروعات الوكالة ويراسل العديد من الصحف مثل صحف «بوسطن جلوب».. «سان فرانسيسكو كرونيكل» و«كريستيان ساينس مونيتور» ، وينشر مقالاته في بعض المواقع المدعومة أمريكيا – فيقول في تجربة يقدمها نموذجا للتغيير المنشود:

« تشارك مروة مختار وهي فتاة مصرية محجبة تبلغ من العمر ١٧ ربيعا، في برنامج تدريب الأتراب وهو جزء من برنامج الصحة الإنجابية الذي تموّله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وهذا آخر برنامج من نوعه في مصر مموّل من قبل الولايات المتحدة، ..... وأثناء جلوسها في مقهى على النيل لإجراء مقابلة معها، فيما تمأمئ «جاموسة» على مقربة منها،... تقول مروة مختار إنها لم تعتقد قط أن ستكون لديها الشجاعة للتحدث عن مثل هذه الأمور، :« لقد تعلمت أن أكسر حاجز الخجل، وأن أتحدث عن أمور لم يكن من اللائق التحدث عنها في السابق بسبب عاداتنا وتقاليدنا، لكن هذه أمور لا تتناقض مع ديننا، لم أكن أعرف شيئا قبل ذلك عن الواقي الذكري والآن

عرفت كل شيء .... كانت حوالي ٩٠٪ من المعلومات التي نعرفها عن هذه القضايا خاطئة، وحتى أمي كانت معلوماتها خاطئة بنسبة ٩٠ في المائة » .. إنهم يعبثون في عقول أولادنا وبناتنا على مرأى ومسمع من الجميع ، وكله بسلاح المال الذي شهروه في وجه الجميع .. بثمن بخس.

جانب آخر لا يقل خطورة ... هو جمع المعلومات عن كل صغيرة وكبيرة في المجتمع المصري بصورة مريبة ، حيث تقوم أجهزة إدارات مشروعات الوكالة المختلفة بآلاف الأبحاث والدراسات واستبيانات تقصي المعلومات في القرى والمراكز الصحية والمدارس الابتدائية وغيرها مما يمثل تسريبا معلوماتيا خطيرا ، حتى قالت د. فرخنده حسن مرة :« الممول الأجنبي لديه بيانات ومعلومات أكثر مما هو متاح لنا » ، وقالت د. جوديث كوكران ـ الخبيرة الأمريكية في كتابها «التربية في مصر» ... «إن التعليم المصري يزداد يومًا وراء الآخر خضوعًا للتفكير والأيديولوجية الأمريكية ، إن المنح الأمريكية أصبحت مصدرًا لثراء القيادات التعليمية، كما أن غالبيتها ينفق على سفر الخبراء .... التعليم المصري لم يحدث فيه تطور بل هو في انهيار متزايد» ، الخلاصة : «أن المعونة الاقتصادية على النحو الذي تسير عليه تسلب مصر من بسط سيطرتها وحكمها على هذه الخدمات الحيوية التي تشكل عقل وشخصية وهوية المواطن المصري» .

تحولت المعونة الأمريكية لمصر ، عن مسارها الأساسي لتمول نشاطات أخرى ، تحقق أهداف أمريكا في مصر (بوابتها على العالم العربي وأفريقيا) ، نرصد منها بعد ما ذكرناه عن التعليم والصحة ، بعض التحولات المثيرة في مصارف ضخ أموال المعونة الأميركية المخصصة لمصر ومنها ترحيب المعونة بتدريب القادة المصريين وتكوين جيل ثان من القيادات المصرية في الجهاز الحكومي ليتولى مستقبلا مسئولية الإدارة والحكم في مصر على النهج الأميركي ، حيث قامت هيئة المعونة الأميركية بتدريب دفعة القادة ، التي تخرجت من مركز إعداد القادة التابع لوزارة قطاع الأعمال في يوليو ٢٠٠٦ ، التي خصها رئيس الوزراء بقرار تعيينهم في مناصب نواب وزراء كلٍ في قطاعه ، كما قام برنامج المعونة الأميركية بتمويل المؤتمر الأول للقيادات المصرية واختار خمسين قيادة مصرية من الرجال والنساء في القطاعين العام والخاص ممثلين عن قطاعات المالية، والاتصالات، وتقنية المعلومات، والتصنيع، والاستشارات، والتدريب، والتعليم. كما

حضر المؤتمر ممثلون عن هيئة سوق المال، وبورصتي القاهرة والإسكندرية، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ووزارات الطاقة، والتجارة الخارجية، والصحة، والبترول.

وأطلقت هيئة المعونة في ختام المؤتمر مبادرة جديدة وصفتها بمبادرة «تدعيم القيادة الفاعلة في مصر»، وأكد السفير الأمريكي- وقتها- ديفيد وولش في الحفل الختامي للمؤتمر «أن مستقبل مصر سوف يعتمد إلى حد كبير على نجاحها في إعداد قيادات جيدة في كل المجالات لهذا الجيل وللأجيال المقبلة»، كما تبنت الوكالة الأميركية مشروع تدريب ٦٠ ألف مصري منذ عام ١٩٩٧ من خلال وسائل مختلفة بين ورش عمل إلى درجات علمية متقدمة في مجال الأعمال، والتنمية الاقتصادية، والتعليم، والبيئة، والصحة العامة، وخصصت من ميزانيتها مبلغ ١٩٠ مليون دولار لاستكمال مشروعها التدريبي حتى ديسمبر من نفس العام .

من ناحية أخرى رحبت هيئة المعونة الأمريكية بفكرة تدريب الصحفيين المصريين في الجامعات الأميركية في إطار التعاون الدولي بين مصر وأمريكا حيث شرع مكتب المعونة بالقاهرة في تمويل مشروع يختص بتدريبهم بجامعاتها ، وفي بعض الصحف الأمريكية الكبرى على مراحل بتكلفة مقدارها «١,٥مليون دولار» بحيث تشمل المرحلة الأولى تدريب ٥٠ صحفيا ، تم اختيارهم بمعرفة نقابة الصحفيين المصريين ، وترجع فكرة تدريب الصحافيين المصريين في الولايات المتحدة إلى الصحفي د.أسامة الغزالي حرب الذي كان يرأس لجنة الاتصالات والعلاقات الخارجية ، بمجلس نقابة الصحفيين فى اثناء ولاية إبراهيم نافع ، إذا طرح وقتها على مكتب المعونة بالقاهرة تمويل فكرة مشروع إنشاء برنامج كبير وطموح للتدريب الخارجي للصحفيين المصريين ، ... ورحب مكتب المعونة بالفكرة وتم تكليف أحد الخبراء الأمريكيين في التدريب الصحفي ، بدراسة المشروع فحضر لمصر في مارس ٢٠٠٦ ، واجتمع مع مجموعة من الصحفيين للتعرف على الاحتياجات الفعلية لهم، وبعدها تم تصميم برنامج كبير للتدريب الخارجي للصحفيين على مراحل بالتعاون مع إحدى الهيئات المتخصصة في التدريب الإعلامي في الولايات المتحدة بتكلفة مقدارها« ١,٣٥» مليون دولار، على أن يتم تدريب ٥٠ صحفيا في المرحلة الأولى من المشروع يتم اختيارهم من قبل نقابة الصحفيين ،وفق برنامج زمني يتضمن ثلاثة أسابيع للدراسة

في جامعة «ويسترن كنتاكي»، وثلاثة أسابيع أخرى للعمل في إحدى الصحف الأمريكية، فضلا عن زيارات للعاصمة الأمريكية واشنطن وعدة ولايات أميركية ، واستمر هذا البرنامج ليشمل ١٢٥ صحفيا سافر عدد منهم إلى واشنطن فى زيارة ميدانية للتعرف على الحياة الصحفية هناك خلال يونيو من عام ٢٠٠٩ .

أما آخر مستجدات المعونة الامريكية فكانت ما يسمي بمشروع الكتاب القومي أو 'National book program in Egypt' الذي خصصت له واشنطن مبلغ ٦٠٠ مليون دولار للتأثير علي عقليه وتفكير الطفل المصري، حيث يهدف هذا المشروع إلي إنتاج كتب وقصص للأطفال موجهه لمكتبات المدارس الحكومية ، بدأ مشروع الكتاب القومي عام ٢٠٠٥ وينفذ خلال ٣ مراحل انتهت عام ٢٠٠٩ ، وبحسب ما أوضحته السفارة الأمريكية فإن البرنامج اشترط استبعاد أي كتب دينية أو ثقافية تقدم ضمن الكتب التي ستوزع على المدارس واشترط فقط تقديم الكتب المسلية التي تحمل قيما غربية وأمريكية ، وتعرض محتويات قصص «حمادة رجل الأعمال» و«اليد العليا» و«أبي اقترض ولا تخف» و«فرحانة»، هذه الكتب تحرض على السرقة من خلال قصة اللص الأمين، كما تدعو الفتيات إلى التعري مثلما حدث في قصة فرحانة التي خرجت من منزلها عارية من ملابسها لحضور حفلة. وتدعو إلى شرح مزايا المعونة الأمريكية وعدم قدرة المصريين عن التخلي عنها، وهو ما يطرح التساؤل عن كيفية سماح وزارة التربية والتعليم ، بمسح الثقافة المصرية في بلد له ثقافة وهوية راسخة الجذور ، بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من المعونة الأمريكية ؟.

# ١٢٠٠ شركة أمريكية مخابراتية تتحكم في ثروة مصر

التقارير سالفة الذكر أكدت أن هناك نحو ٢٢ أو أكثر قليلا من المكاتب الأمريكية تحصل علي نسبة تصل إلي ١٠٪ من المعونة الأمريكية ، إلا أن هناك تقارير اخري ووقائع أكدت وجود أكثر من هذا العدد بكثير ، لا يحصل علي نسبته فحسب بل يتحكم في كل شيء علي الأرض المصرية ، هذه التقارير أكدت وجود نحو ١٢٠٠ شركة أمريكية مخابراتية تنهب ثروة مصر الداخلية ، وهو ما يذكرنا بقول الرئيس الأمريكى الأسبق « أيزنهاورفى ١٧ يناير ١٩٦١» : « على أن أقول صراحة أن هناك مجموعة صناعية عسكرية مالية ، فكرية سياسية ، تمارس نفوذا غير مسبوق فى التجربة الأمريكية ، ولابد من أن نحذر من وصولها إلى مواقع التأثير المعنوى والسياسى والعملى على القرار الامريكى ، لأن ذلك خطر علينا قبل أن يكون خطرا على غيرنا » ، وهو ما يؤكد سطوة هذه الشركات على الإدارة الأمريكية تماما مثلما هو على الإدارة فى مصر ! .

هكذا كانت الشهادة وارد البيت الأمريكى الأبيض ،التى يؤكدها ماورد على لسان الخبير الاقتصادى الامريكى « كينيث جالبرايت » ، من خلال طرحه لمجموعة من الأرقام توضح تأثير مجمع الهيئات والمؤسسات المالية والاقتصادية على القرار الأمريكى ، حيث أكد أن حجم مبيعات هذه الشركات والمؤسسات يفوق ٢٥ ٪ من الناتج العالمى ، مشيرا إلى أن دخل ٥ شركات من بينها «جنرال موتورز» – وكيلها فى مصر الوزير وقتها محمد منصور – و«فورد» و«كاريسلر» يتجاوز الناتج القومى لـ١٨٢ دولة فى العالم ، كما أن شركة مثل «إكسون» التى اشترت «موبيل أويل مصر » وتعمل حاليا باسم «إكسون موبيل » ، دخلها يفوق دخل مجموعة الدول العربية المصدرة للبترول مجتمعة ، وهى شركة من بين ١٣ شركة كبرى تعمل فى مصر، من بينها «هاليبورتن» المملوكة لنائب الرئيس السابق ديك تشينى فى حكومة بوش ، بالإضافة إلى شركة «بوز ألان هاميلتون» التى يرأسها مدير المخابرات الأمريكى نفسه فيما يرأس

مجلسها التنفيذي مدير المخابرات الأسبق ، وهى التى تعاقد معها الوزير الأسبق محمد منصور لإعادة هيكلة السكة الحديد ، بخلاف الشركات المشتركة والصغيرة .

من الشركات الأمريكية صاحبة السطوة سواء فى مصر أو واشنطن ، شركة «جنرال اليكتريك» ، التى تقاسمت مع «جنرال موتورز» صفقة الجرارات التى تم توريدها الى السكة الحديد في عام ٢٠٠٩ ، وسددت كل من ليبيا وقطر ثمنها ، وتحتكر قطاع الكهرباء فى مصر خاصة التوربينات الموردة لمحطات التوليد الكبرى فى مصر ، حيث فازت على سبيل المثال بعقد عدة محطات منها « الكريمات ٣ »، بعد عدة احتجاجات تقدم بها السفير الأمريكى الأسبق ديفيد وولش بسبب عدم حصولها على عقود لمدة طويلة ! ، كما سبق لإحدى الشركات الأمريكية أن استغلت فى مطلع التسعينيات ، من القرن الماضى زيارة قام بها الرئيس المخلوع لواشنطن وتقدمت بشكوى حول مخالفات شابت مناقصة «الكريمات» الأولى ، وهو ما دعا الرئيس لمخاطبة الوزير –آنذاك – ماهر أباظة للتحقيق فى هذا الشأن ، ومن «جنرال اليكتريك» الى شركة ديك تشينى «هاليبورتون» وتعمل هى الأخرى فى قطاع الكهرباء وكانت تحصل على عملياتها بالأمر المباشر ، حتى وقت قريب من حصولها بداية ٢٠٠٦ على عقد محطة غرب القاهرة ، و تتبعها شركة «بكتل» التى حصلت مؤخرا على عقد إنشاء المفاعل النووى المصرى ، كما قيل في نهاية ٢٠١٠ .

ثم تأتى شركة «كونتراك» المملوكة بنسبة ٤٥٪ لرجل الأعمال نجيب ساويرس ، شراكة مع البنتاجون وتعمل في إقامة القواعد فى أفغانستان بعد خروجها من العراق تحت وطأة هجمات المقاومة العراقية ، وهى وثيقة الصلة بالشركات الأمريكية العاملة فى بغداد مثل «بكتل» و«موريسون كنديسن» ، التى تحمل الآن اسم «واشنطن جروب انترناشيونال » ، و«كورب و«إيباسكو» ، وكونتراك هذه ليس لها فروع إلا فى مصر و«إسرائيل» وقطر ، وتعمل فى قطاع المقاولات كحليف استراتيجي ضمن مجموعة «أوراسكوم» المملوكة لآل ساويرس ، ويشاع أنها وقفت خلف تقرير «ميريل لينش » الخاص بنمو قطاع مقاولات والتشييد والبناء فى مصر ، وأثار ضجة حين صدوره ، والمعروف أيضا أن هناك ١٣ شركة أمريكية من بين ٦٥ شركة تعمل فى قطاع البترول ، حيث تتصدر شركة «أكسون موبيل مصر» ، ومعها «هاليبورتون» للخدمات البترولية قائمة الشركات صاحبة الحظ الأوفر من الثروة البترولية فى مصر ،

كل هذه الشركات ليست سوى نقاط واضحة فقط ، من بين الأمواج المتلاطمة لبحر الشركات الأمريكية بداية.. من صابون رشيد ومرقة دجاجه ، مرورا بكل توكيلات مارينز المعونة الأمريكية ، من كبار رجال الأعمال الذين تزوجوا بالسلطة في العهد البائد ، بالإضافة الى الشركات الأمريكية الخاصة التى تعمل فى مصر ، وكانت تستخدم كسلاح ذي حدين فى أيدى أصحاب المصالح ، الذين عملوا بكد لتركيع الشعب المصرى لتمرير ما كانوا يخططون له .



obeikan.com

# المخابرات الأمريكية في ٤٠ مركز بحثي

08
الكرامة
الاختراق الأمريكى
وأبواب مصر المفتوحة
الجامعة.. حين تصبح مصنعا للجواسيس
40 مركز ابحثيا تحت عباءة الـ CIA
1200 شركة أمريكية تتحكم فى الثروة

صورة رقم (١)

أما المراكز البحثية الأمريكية على أرض المحروسة ، فيصل عددها نحو ٤٠ مؤسسة وليس ٢٢ كما جاء بالدراسات السابقة ، عملها الظاهر الأبحاث العلمية ، فيما أن وجودها كما جاء بعدد من البحوث والدراسات ، من بينها كتاب « قراءة فى فكر علماء الإستراتيجية الاستعمار وجمع المعلومات عن مصر » .. للدكتور حامد ربيع ، يأتى لجمع معلومات مهمة عن المجتمع المصري بهدف تشريحه سياسياً واقتصاديا واجتماعيا لمعرفة نقاط القوة والضعف واستغلال ذلك لصالح ترويج أفكار معينة او

تغيير سلوكيات وتقاليد، وبحسب المؤلف فقد حرصت القوى الاستعمارية والصهيونية في العمل على جمع المعلومات في مصر عبر المؤسسات العالمية الكبرى ، إضافة إلى زمرة الجواسيس الذين يختفون خلف رداء العلم والبحث الأكاديمي ، وذلك من أجل التعرف على الداخل المصري وفهم طبيعته والعقلية التي تحكمه ومن ثم التعامل معه ، ومساندة الزعامات الضعيفة ودفعها إلى دائرة السلطة والقيادة، وخلق طبقة نفعية تنتهب خيرات المجتمع !.

من هذه المراكز التى تقف فى قفص الاتهام مؤسسات «فورد »، و «فورد فونديش» ، وهيئة« A.D » ومؤسسة «EBIK» بالإضافة إلى عدد من المؤسسات الموجودة فى واشنطن ، وتقوم بتمويل المؤسسات في الوضع العربي ، كالوكالة الأمريكية للتنمية التي تتبع الكونجرس الأمريكي وتنفق ١٠ ملايين دولار سنويا ، على برنامج مبادرة الديمقراطية لتمويل وكالات استشارية وحلقات دراسية وأوراق بحثية لجمع معلومات عن الأحزاب والانتخابات والاتحادات والنقابات العمالية، بجانب الهيئة القبطية الإنجيلية ، المسجلة في مقدمة المستحقين للمعونات الأمريكية.. وتمارس هذه المؤسسات عملها عن طريق توظيف القيادات البيروقراطية ، لتكون أداة طيعة في يدها، بجانب استغلال الجماعات وبعض الوزارات والمراكز السياسية والاستراتيجية المعروفة بميولها الغربية الى جانب القيادات الإعلامية والصحفية لتأثيرها الكبير في الرأي العام.

وبحسب عدة دراسات وأبحاث منها:« اختراق العقل المصري.. دراسة ووثائق»، للدكتور رفعت سيد أحمد فإن المؤسّسات والهيئات الأمريكية، تمثّل بؤراً صديدية في جسد المجتمع المصري، عبر جهات وعناوين ومسمّيات عديدة لا حصر لها، وأكثرها شهرة وأكثرها خطراً هي :« ، مؤسّسة «راند» ، المركز الثقافي الأمريكي ، مركز البحوث الأميركية (في شارع الدوبارة بالقاهرة) ، مؤسّسة «فورد فاونديشن» ، «هيئة المعونة الأميركية» ، مؤسّسة «روكفلر للأبحاث» ، معهد «ماساشوستش» وفروعه في القاهرة ومعهد الـ «ام-أي-تي» (في مبنى جامعة القاهرة) ، ومؤسّسة «كارينجي» ، معهد «دراسات الشرق الأوسط» الأميركي ، معهد «التربية الدولية» المتخصص في منح السلام ، معهد «بروكنجر»، معهد «المشروع الأميركي» ، «الأكاديمية الدولية لبحوث السلام» ، و مركز «الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة

جورج تاون».

بالإضافة إلى مشروع ترابط الجامعات المصرية الأمريكية ، ومقره المجلس الأعلى للجامعات في القاهرة. « تبلغ ميزانيته السنوية ٢٧ مليون دولار ، تقدّمها المخابرات الأمريكية وأجهزتها المعروفة» ، وترتبط بالمؤسّسات السابقة قائمة أخرى من المؤسّسات ، التي تعمل تحت لواء المخابرات الأمريكية، التي تموّل هذه الهيئات والمؤسّسات بميزانيات ضخمة وهائلة ، حيث موّلت «وكالة المخابرات المركزية الأمريكية» (C.I.A.) منذ عام ١٩٨٢ خمسة وسبعين مؤتمراً سنوياً، إضافة إلى أنّ خبراؤها ومحلّلوها والأكاديميون المتعاملون معها ، يحضرون هذه المؤتمرات ويعقدون اللقاءات والعلاقات مع ألمع الشخصيات المشاركة وأبرزها وأكثرها فائدة للأهداف الأمريكية / الصهيونية ، أو الصهيونية/ الأمريكية .. فلا فرق.

و يرى الباحثون أنّ «مؤسّسة فورد»، من أخطر مؤسسات التجسس العلمي الأمريكية، التى انفردت بتمويل «أبحاث ودراسات الشرق الأوسط وعبرها تقوم «وكالة التنمية الأمريكية» (AID) بتخصيص حوالي مائة مليون دولار سنوياً ، لمراكز البحث العلمي والجامعات المصرية منذ نهاية السبعينيات إلى اليوم، وفي هذا السياق يقول الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل :« إنّ أكثر الجهات المستفيدة من هذه الأموال، هي الولايات المتحدة الأمريكية و «إسرائيل» وأنه قرأ «دراسة من ٢٦٠ صفحة تتحدث عن حزام الفقر المحيط بالقاهرة، وتركز بالتحديد على معسكرات الأمن المركزي والقوات المسلّحة الموجودة في هذا النطاق، ثم تتحدّث عن التفاعل بين الناس وهذه القوات في إطار هذا الحزام من الفقر..». ويضيف حرفياً: «إنّني معتقد أن هذا كلام في منتهى الخطورة «١٠٠» مليون دولار كل سنة تدخل لاستكشاف وتقصّي مايدور داخل العقل المصري» ! ، أما «مركز البحوث الأمريكي» بالقاهرة، فيتركّز نشاطه في مجال الدراسات الاجتماعية، إلى جانب البحوث الاقتصادية والتاريخية والأثرية.. ويحظى بعضويته الشرفية «الزمالة» عدد من الأساتذة المصريين ومزدوجي الجنسية أمريكي/ مصري، وأمريكي/ «إسرائيلي» مثلما هو الحال بالنسبة للأساتذة الزائرين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة..

وبعد .. إذا كانت هذه المؤسسات الأمريكية في الطليعة ، فماذا عن اللوبي المعاون لها في حكم مصر المنهوبة من المحيطين بابن الرئيس المخلوع الذي كان يعده أبوه ،

ويمهد المحيطون له لجلوسه علي عرش مصر .. هذا ما كشفناه أيضا للتاريخ ليعلم الأبناء إذا متنا قبل سقوط هذا النظام أننا لم نصمت ولم نكن كالشياطين الخرس ، لكن الله سلم وقامت ثورة يناير المجيدة ليتغير كل شيئ .. لكن يبقي ما سجلناه للتاريخ شاهدا علي «جمهورية الفساد» وما احتوته من اتحاد بغيض لمن تصوروا أنهم ملاك لهذا الوطن.

في مطلع عام ٢٠٠٧ وصفت صحيفة « لانتليجنت» الفرنسية ، جمال مبارك رئيس لجنة السياسات بالحزب «الوطني» بأنه الحاكم «الفعلي» لمصر ، متوقعة إجراء انتخابات رئاسية قريبًا يخوضها نجل الرئيس مبارك مرشحًا عن الحزب الحاكم ليتم إعلانه رئيسا لمصر رسميًا ، جاء ذلك في تقرير نشرته الصحيفة تحت عنوان: «من يحكم مصر؟» تناولت فيه الأحداث السياسية الجارية في مصر، مرورًا بضعف الأحزاب السياسية وعرقلة النظام المصري لأي دور لها، انتهاء بفساد الحزب «الوطني» الذي يقود أعضاؤه دفة التجارة والصناعة حسبما ورد في التقرير ، وقال التقرير إن جمال مبارك يحكم مصر «فعليًا» منذ أوائل عام « ٢٠٠٦ » ، وإن الواقع المصري يؤكد اتساع نفوذه داخل مؤسسات الحكم ، فهو المسيطر فعليًا على السلطة التنفيذية وعلى مقاليد الأمور داخل الحزب الحاكم وعلى المطبخ التشريعي.

وأشار إلى أن جمال مبارك استطاع أن يسيطر على إدارة شئون الحزب «الوطني» ، سيطرة كاملة بعد اختزال الحزب في لجنة السياسات التي يرأسها ، واستعان بأشخاص جدد هم في الغالب أصدقاؤه وأهل الثقة المتعارف عليهم ، في النظام ليقودوا معه الحزب ومن ثم الحكومة والدولة المصرية ، وأكد التقرير أن جمال مبارك لم يكتف بالهيمنة على الحزب الحاكم ، والسيطرة على شؤونه وسياساته بل خطط لتشكيل حكومة من رجال يدينون له بالولاء التام ، كان في مقدمتهم رئيس الوزراء الأسبق د.أحمد نظيف ، الذي تعرف عليه عن قرب في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣م أثناء زيارة خاصة ، وكان يشغل وقتها منصب وزير الاتصالات، وأشارت إلى أنه وضع رجاله في وزارات سيادية مثل الصناعة والاستثمار والإعلام والاقتصاد والاتصالات.

وأضاف التقرير أن جمال مبارك هو من يقوم باتخاذ القرارات المصيرية للنظام المصري سواء القرارات الاقتصادية مثل تعويم العملة المصرية (الجنيه) وإضعاف وتقوية البورصة المصرية ، كما أشار إلى القرار الذي أعلنه في مؤتمر الحزب «الوطني»

عام ٢٠٠٦ بتبني مصر برنامج نووي سلمي. وقالت من يصدر هذا القرار لابد أن يكون مسئولاً كبيرًا بدرجة رئيس دولة أو رئيس حكومة، لافتًا إلى أن هذا القرار جعل المواطن المصري يشعر أن نجل الرئيس هو الرئيس الفعلى ، خاصة أن المحيطين به أصبحوا يتحكمون فى كل شيء فى مصر بمختلف اتجاهاتها ..اقتصاديا وسياسيا ، بالإضافة إلى الإستحواز على الدور الأكبر على المستوى الاجتماعى !!

وصف الصحيفة الفرنسية لم يخرج عن كونه تحصيل حاصل لما هو جارى بالفعل ولو ظاهريا على الساحة المصرية ، إلا أن الدكتور جلال أمين المفكر السياسى حاول الوصول إلى حقيقة حكام مصر الفعليين بقوله : أن علينا ألا نعلق أهمية مبالغًا فيها علي دور هؤلاء الوزراء أو حتي علي رئيس الوزراء فى مصر ، فهؤلاء في نهاية الأمر ينفذون سياسات لم يفكروا فيها ابتداء، بل فقط يتعاطفون بطبيعتهم معها، أما الذين «يفكرون» و«يخططون» حقيقة ويطرحون من وقت لآخر فكرة تطوير هذا القطاع أو ذاك، أو تنفيذ هذا المشروع الكبير أو ذاك، أو عقد اتفاقية دولية مهمة «كالكويز مثلا» مع هذه الدولة أو تلك، أو تحديد نوع التغيير المراد إجراؤه علي نظام التعليم في مصر، وطريقة تمويل الدراسات اللازمة له.. إلخ.

هذه الأفكار كلها لابد أن يكون مصدرها مجموعة مهمة من الناس يقيمون عادة في الخارج ويساعدهم علي فهم «المكون» المصري، وما يتطلبه الواقع المصري من تعديلات علي هذه الأفكار لتسهيل تنفيذها، يساعدهم علي هذا مجموعة مهمة أخري من المصريين تقوم بدور الوسيط بين الحكام الحقيقيين في الخارج، والمنفذين المصريين الذين يحتلون مناصب مثل رئاسة مجلس الوزراء أو الوزراء ، هذه المجموعة من الأشخاص هم أقرب أعضاء النظام المصري في الواقع لصفة «الحكام الحقيقيين»، إذا استبعدنا بالطبع أصحاب العقد والربط في واشنطن ، إنهم أقرب إلي هذه الصفة من الرئيس السابق نفسه، وأقرب إليها طبعا من نجله ، علي الرغم من كل ما ينسب يوميا من آراء وأفكار وقرارات لهذا أو ذاك .

من هم أعضاء هذه «المجموعة المهمة» من المصريين الذين يقومون بدور الوسيط بين الإدارة الأمريكية و«المنفذين» المصريين؟ ، لا أظن أن من الصعب علي القارئ تخمين أسمائهم، وهم قد يزيدون أو ينقصون مع الوقت، ولكن من بينهم نواة صلبة لا تتغير بسهولة، وقد لا تتغير أبدا، بل قد يرجع تاريخها في السياسة المصرية إلي عقد

عبد الناصر نفسه، وإن قاموا بأدوار مختلفة في الحقب المختلفة من تطور النظام المصري ، لهؤلاء الأشخاص الذين سوف أسميهم «الوسطاء» بعض الخصائص النفسية التي تسمح لهم بلعب هذا الدور الغريب والمتغير مع تغير العصور، إنهم لسبب أو آخر يكرهون الضوء «أو علي الأقل الضوء الباهر»، ومن ثم فهم ليسوا طلاب شهرة، قد تنشر صورهم بكثرة، ولكن هذا يكاد يكون بالرغم منهم، لكثرة ما يقومون به من مهام في فترة صعبة !!..، ما مصدر القوة الحقيقية لهذه المجموعة ، علي الرغم من أن دورهم لا يزيد علي دور الوسيط؟ إن من السهل أن نعرف الإجابة عن هذا السؤال بمجرد أن نتذكر «مديري المكاتب»، ونتساءل عن مصدر قوتهم.. بالرغم من إن مدير مكتب أي وزير أو مسئول كبير ربما لا يحظي إلا بقدر ضئيل جداً من الأبهة التي يحظي بها الوزير والمسئول !!

آراء أخرى جاءت هذه المرة من داخل الكيان الصهيونى حيث وصفت وتصف صحيفة « يديعوت أحرونوت » «الإسرائيلية» جمال مبارك بأنه رجل الأعمال الكبير (!!) مصرفى و خبير فى الاستثمارات، وتقول : إنه يشارك والده فى اتخاذ القرارات منذ ٤ سنوات !! وتقول عن زيارته فى عام ٢٠٠٣ لأمريكا أنها كانت بصحبة معلم والده أسامة الباز الغامض .. الذى علم والده قبل ٢٨ سنة حينما كان نائبا للرئيس ، وتقول الصحيفة عن الزيارة أن جمال ترك انطباعا عظيما أمام القيادة اليهودية المحلية فى شيكاغو ، « هكذا أصبح حال مصر أن تكون البيعة ليهود أمريكا .. وليس حتى ليهود مصر!!» وتقول يديعوت أحرنوت : إن مرافقة عبد المنعم سعيد وأسامة الغزالى حرب لجمال مبارك ليست صدفة فهما من زوار إسرائيل. وتقول الصحيفة الصهيونية : إن الإدارة الأمريكية تنظر إلى مصر مبارك كقاعدة حيوية ، لتعزيز رؤية الرئيس بوش تجاه العراق وتجاه سلام بين «إسرائيل» والفلسطينيين، واستمرار الكفاح ضد الإرهاب الإسلامى ، وإذا لم يكن هناك دعم كبير واسع للوريث الموعود فإن مصر ستغرق فى صراعات بين مختلف القوى !! » .

الصحيفة الصهيونية تحدثت عن رفاق الرحلة الآخرين فقالت :«إن رفاق الرحلة يحمل كل منهم تقديرا خاصا فأحمد عز ..هو كبير محتكرى الحديد فى مصر .. صاحب مصالح كبرى مع رجال أعمال أمريكيين ، مكنته من إعفاء الحديد المصرى من رسوم الإغراق الأمريكية وزيادة وارداته إلى السوق هناك ..، وهو الذى استحوذ على

إعجاب هذه الأوساط وليس جمال مبارك ، ومصدر الإعجاب هو رئاسته للجنة الموازنة بمجلس الشعب ، التى تجعل منه رجلا مناسبا لإعادة صياغة وهيكلة الاقتصاد المصرى ،ثم يأتى د حسام بدراوى(*) .. مالك أكبر احتكارات العلاج و المستشفيات و الصحة وصاحب فكرة العلاج الاستثمارى ..، وهو فى نفس الوقت رئيس لجنة التعليم فى مجلس الشعب يعمل على إلغاء ما تبقى من مجانية التعليم ، ويرى أن التعليم يجب أن يبقى امتيازا للأغنياء و القادرين .. ومتحمس لتغيير المناهج.

وذكرت أيضا يوسف بطرس غالى وقالت : إن وجوده كان لتيسير التعامل بمنطق الصفقات ، بوضع الضمانات الاقتصادية فى حالة ما تم الحصول على التزكية الأمريكية لمبدأ التوريث ، أما طاهر حلمى رئيس الغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة «وقتذاك » .. فهو أهم ممول لجمعية المستقبل التى يرأسها جمال مبارك ، ومؤسس المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، المسئول عن وضع دراسات تطوير الحزب الحاكم ، ومعد برامج عمل لجنة السياسات التى تتولى حكم مصر فعليا ، وهو مركز ضم جمال مبارك عضوا فى مجلس إدارته ، إلى أن تحول ملكا خاصا له يديره ويحدد توجهاته .. وطاهر حلمى وكيل لأكبر شركة قانونية أمريكية فى مصر ، وهى شركة «بيكر اند ماكنزى» للمحاماة و الاستشارات القانونية و السمسرة ومقرها الرئيسى فى شيكاغو ونفوذه الكبير فيها جعلت الوفد يبدأ زيارته من هناك.

ومن هؤلاء وأولئك تتضح الخريطة الحاكمة ، لبلد تقريبا عَدَم حكامه الذين باتوا يحصلون علي بيعتهم من واشنطن وتل أبيب ، ومن ثم فقدوا أهليتهم للحكم وتحولوا لعصابات متفرقة ، ذات تكوين عنقودي متشابك ربما لا يري المتابع سوى طبقته العلوية ، فيما القواعد راسخة ومنتشرة بطول البلاد وعرضها ، منها الرسمي وغير الرسمي ، ومن ثم كان لابد أن تقوم ثورة يناير ، لتضح حدا فاصلا بين ما كان يحدث رغما عن الشعب ، وبين المفروض حدوثه لصالح المصريين جميعا .

(*) الكلام قبل أن يترك بدراوي اللجنة في انتخابات ٢٠٠٥.

# الفصل الثاني
# جرائم المعونة

## كارثة القمح

للمعونة وحوارييها قصة مع القمح ، تؤكد أن هناك مؤامرة مع كل فلس قادم عبرها ، كما تؤكد أيضا أن الهدف ليس صالح مصر أو شعبها ، بل هو غذاء هذا الشعب للتحكم فيه وفى حكامه الذين سلموا تماما لسكان البيت الأبيض ، وبعد أن كانت مصر سلة غلال العالم الغربى ممثلا فى الإمبراطورية الرومانية ، أصبح الآن حائرا يغادر مصر إلى بلاد أخرى ، بعد سماح الدولة له بالهجرة ، ومنحة « فيزة » من طرف واحد ، دون رغبة منه فى المغادرة ، أو أن تلفظه الأرض وتطلب نفيه إلى حقول أخرى ربما بتهمة محاولة قلب النظام ، أو الإساءة لسمعة مصر فى الخارج ، وربما رفض التوريث والتدخل فى الحياة الشخصية لآل الحكم ، إلى رومانيا وكندا تارة ، ثم إلى السودان وأوغندا أخيرا ، وهى تجربة ثبت فشلها ، فى نهاية الثمانينات بسبب مصاريف النقل ، ثم عاد الحديث الجاد عنها بمناسبة زيارة الرئيس ، ليكون أكثر جدية فى التنفيذ بالزيارة المعلن عنها لوزير الزراعة إلى هناك ، الجميع تناسى ارتفاع الأسعار خاصة فى أفريقيا ، التى تفتقر إلى الطرق ووسائل النقل ، وهى الحجة التى كان النظام يتعلل بها عندما كان يطالب بفتح الطريق إلى القلب الأفريقى ، وعدم ترك الساحة خالية أمام أجهزة «الكيان الصهيونى» للعبث فى العمق الاستراتيجى لمصر ، ثم فجأة يذهب إلى هناك بعد خراب «مالطا» ، اللهم إذا كان -كما يقول بعض المراقبين- هناك اتفاقات سرية للتعاون المصرى معه فى هذا المجال ، كما رضخ النظام قبل ذلك وجعل المحطة الأرضية لقمر الاستشعار المصرى فى أوكرانيا وهى أحد معاقل « الموساد » ! ، بعد أن تعرض لضغوط أمريكية « إسرائيلية » للحيلولة دون إقامتها فى أسوان !

المفارقة الخطيرة هنا تكمن في أن الحلول الكفيلة بالقضاء على كل هذه المشاكل موجودة وكثيرة ومطروحة،على الرأي العام ولا ينقصها إلا صدق الإرادة لتنفيذها

على أرض الواقع، من هذه الحلول المنطقية الفعالة ترشيد الاستيراد خاصة من السلع التي يمكن زراعتها في مصر لحماية المنتج المحلي ومساعدة المزارعين على الاستمرار في الزراعة والتوسع فيها والتشجيع على استصلاح الأراضي.. أما الاستمرار في الاستيراد الأهوج بهذه الوتيرة فإنه يغرق السوق المحلي ويتسبب في خسائر فادحة للمزارع المصري وهى حقيقة أكدها وزير الزراعة الأسبق م. أحمد الليثي عندما اتهم وزير التموين آنذاك د. حسن خضر بدعم المزارعين الأجانب على حساب المصريين مدللاً على ذلك بقرار خضر الخاص باستيراد القمح في مقابل رفض وزارته استلام القمح من الفلاحين، وأكد الليثى أيضاً أن القرار تسبب وقتها في تلف كميات كبيرة من المحصول ، كانت مخزنة لدى المزارعين بعد رفض مخازن وزارة التموين استلامها بحجة عدم وجود أماكن للتخزين !! ، هذا القرار الغريب يعيد إلى الأذهان تصريحاً قديماً لوزير الزراعة سابقًا د. يوسف والى عندما أكد في لقاء له مع السفير الأمريكى ديفيد وولش في مصر حرصه على مصالح المزارع الأميركي ، ووعد السفير بعدم التوسع في زراعة القمح في مصر!! .. الليثي الذي تحدَّث لأول مرة تحت القبة باعتباره نائبًا أثناء مناقشة البرلمان لـ٣٣ بيانًا عاجلاً وطلب إحاطة حول مشكلة القمح في الجلسة المسائية ليوم الثلاثاء ١٦/ ٥/ ٢٠٠٦، وكشف عن وجود مخططات لعدم اكتفاء مصر من القمح، وهو الكلام الذي جاء بمثابة اعترافاتٍ خطيرةٍ من مسئول سابق نالت تصفيقًا حادًّا من النوابِ المستقلين والمعارضة بل وبعض نواب الأغلبية!!

الدولة التى تحدثت عن الاكتفاء الذاتى من القمح عن طريق زراعته فى بلاد أخرى ، رفضت جميع الحلول التى طرحها العلماء والمختصين ، سواء تلك التى مولتها الدولة بنفسها ، أو التى مولتها المنح الأجنبية ، وعلى رأسها المشروع القومي للتنمية المتكاملة بالصحاري المصرية ، الشهير بمشروع د. زينب الديب ، الممول من الاتحاد الأوروبى بمنحة بلغ قدرها ٥٠ مليون دولار ، لم يصرف منها سوى ٨ ملايين فقط قبل إيقافه لسبب خفى وإحالة مديرته إلى التحقيق ، وتوجيه اتهامات غريبة إليها ، برغم إشادة مجلس الشوري فى تقرير رسمى له بإنجازات المشروع ، وتعهد رئيس الوزراء آنذاك « عام ٢٠٠١ » د. عاطف عبيد ، بإحياءه اعتمادا علي ما حصل عليه من معلومات ووثائق ، ثم عاد وكرر نفس السيناريو عام ٢٠٠٤ ، دون أن يتم شيء مما تعهد به !، وهو ما يؤكد أن الحكومة تعمدت إهدار تطوير زراعة القمح المصرى

لصالح الأمريكى ،وتفاعلت مع مستورديه ، وأصدرت القرارات لصالحهم ، وهو ما يؤكده المراقبون حول عمل الدولة بكل قياداتها كسمسار لهؤلاء ، بغرض فتح منافذ جديدة لاستيرادهم القمح ،فى السودان وغيره ، ليخرجوا من عباءة القمح الأمريكى ، وهى محاولة من النظام لملاعبة الصديق الأمريكى ، الذى قرر تخفيض منحة التمويل المخصصة لمصر لاستيراد القمح الأمريكي من ٢٠٠ مليون دولار إلي ١٢٠ مليوناً سنويا !.

المراقبون أكدوا أن الاتجاه جنوبا فى زراعة القمح ، وإن كان من متطلبات الاكتفاء الذاتى من الغذاء ، للوطن العربى عموما لا لمصر فقط ، معرض للفشل بسبب التقلبات السياسية فى السودان ، وكلها صناعة غربية كان آخرها ما قيل عن الرئيس السودانى المطلوب أمام المحكمة الدولية ، بالإضافة إلى أحداث دارفور وتدخل ضمن الإقليم الصالح لزراعة القمح ، مشيرين إلى أن الأمر فى أوغندا لا يختلف كثيرا ، فالمعارضة للرئيس هناك على أشدها ، وقريبا ستشتعل الأمور ليبقى المشروع على المحك ، وهو ما ينذر بفشل سبقه تعثر مشروع قناة « جونجلى » ، بل والزراعة فى السودان ، التى كانت القلاقل السياسية تقف دون إتمامها ، منذ عهد الرئيس السادات ، وما يحدث الآن ليس ببعيد عن أحداث الأمس القريب ، لينكشف الأمر الذى لا يزيد عن مناورة سياسية ، للنظام هدفها الهروب من الفخ الأمريكى فى الداخل ، إلى آخر أشد خطورة فى الخارج ، وهو ما يعنى الفشل الحكومى فى امتلاك القرار الذى يمنح السيطرة على الأرض المصرية ، وعلى من يعترض الإجابة عن السؤال القائل : « لماذا أعطت الدولة ظهرها لزراعة الساحل الشمالى الأقل تكلفة ؟ .

فى المقابل تحرص الحكومة كل عام ، على تحديد سعر القمح الذي ستشتريه من الفلاحين فى مصر بأقل من السعر الذي تستورد به القمح من الخارج، ولو أنها حركت هذا السعر لشجعت الآلاف من الفلاحين علي زراعته ، لكنها للأسف لم تفعل فهجر الفلاحون زراعة القمح وتوجهوا إلي زراعة الخضراوات التي تحقق دخلاً أكبر، ويبدو أن حكومة نظيف الشهيرة بـ«حكومة البيزنس» بطريقتها هذه تفضل استيراد القمح عن تشجيع إنتاجه محلياً، وبذلك تشارك بطريقة أو بأخرى في تشكيل مافيا للاستيراد بالإضافة إلى أن طريقة التخزين التي تتبعها الحكومة مازالت بدائية حتى الآن، فالصوامع مكشوفة للفئران والطيور، والتهوية فيها غير جيدة مما يؤدي في

النهاية إلي تلف أكثر من ٢٠٪ من القمح المخزن بالصوامع .

أهدرت الحكومة زراعة القمح المصرى لصالح القمح الأمريكى ،وتفاعلت مع مستوردى القمح وأصدرت القرارات لصالحهم ، ويكفى تذكر قرار د.على مصيلحى وزير التضامن الاجتماعي فى بداية ٢٠٠٧ «بتخفيض سعر توريد القمح من الفلاحين واقتصار موعد التوريد علي الفترة من مايو إلي يوليو» وهي فترة «راكدة لا تناسب مزارعي القمح علي الإطلاق»، و يوصف هذا القرار بأنه «كان له أسوأ الأثر لدي المزارعين»، مما أدى إلى إحجامهم عن زراعة القمح بفضل هذا القرار ، وهو ما أدى إلى أن تنشط بالتالي مافيا مستوردى القمح المحظوظين،الذين ظلوا على استفادتهم بالوضع الجديد حتى بعد تراجع الوزير عن قراره وتقديم موعد التوريد إلى إبريل !، الخلاصة هى أن وزارة نظيف سواء فى عهدها الأول أو الثانى قسمت رغيف الخبز بين وزارات ثلاث كلها فشلت فى توفير القوت الرئيسى للشعب حيث لا زراعة ولا تجارة ولا تضامن اجتماعى ..اللهم إلا فى صراخ الغلابة بحثا عن رغيف الخبز !، فيما تهتف الحكومة «تحيا المعونة الأمريكية» ، ويحيا المزارع الأمريكى ، فيما يسقط المزارع المصرى فريسة للطامعين فى قوته وقوت شعبه !.

## ثانيًا : ذبح السنابل خضراء

هل يفسر إقالة وزير الزراعة إعلان القمح الأخضر

ضيحة: أجانب ومصريون يحصدون القمح قبل موعده بشهرين بالبحيرة

صورة رقم (٢)

النتيجة الطبيعية لما فعلته حكومة «البيزنس» برئاسة أحمد نظيف ، تمثلت فيما كشفه كاتب هذه السطور ، ونشر فى جريدة «الكرامة» فى عددها رقم ١٢٢ بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٨ ، فى صفحتها الثالثة واستمرت فى عددين تاليين لهذا العدد ، فيما نكتفى بالموضوع الأول الذى قال :« فى ظل الأزمة الخانقة لرغيف الخبز ، وفوق جثث ضحايا الطوابير المختلفة أمام المخابز ، وبرغم ارتفاع سعر طن الدقيق إلى نحو ٤٠٠٠ جنيه ، ووصول سعر الإردب فى السوق المصرية إلى ٥٠٠ جنيه ، وفى ظل الأرقام التى تؤكد انخفاض الإنتاج المحلي الذي اضطرت بسببه مصر إلي زيادة وارداتها منه ، حتي بلغ حجمها نحو ٥ ملايين طن قيمتها ٢,٧ مليار جنيه ، مقابل ٣,٨ مليون طن قيمتها نحو ١,٩ مليار جنيه في العام السابق بزيادة قدرها ١,٢ طن ، برغم كل ذلك تدور فصول مؤامرة تجويع الشعب والقضاء على المورد الرئيسى لغذاءه ،فى فصلها الثانى الآن فى محافظات مصر المختلفة ، على كافة الاراضى المزروعة قمحا ، استغلالا لفقر المزارعين واحتياجهم ، بالإضافة الى عدم ضمان شراء وزارة التضامن للمحصول بالسعر المجزى ، ابطال المؤامرة المجهولين حتى الآن ، يقومون بشراء القمح قبل أكثر من شهرين من حصاده ، ثم يقومون بتقطيع سنابله الخضراء ويجمعونها ، فى اجولة كبيرة ويتركون الارض للفلاح ، ليتركها لفترة ثم يحرث الأرض وكأن شيئا لم يحدث !

هذا ما قالته عدد مصادر من محافظة البحيرة ، الذين قالوا : إن الكارثة تتكرر للعام الثانى على التوالى ..» حاولت «الكرامة» استجلاء الأمر والتحقق مما يدور ، وهنا توالت الأخبار والمعلومات مشيرة بإصرار إلى أن هناك بعض الأجانب والمصريين ، جاؤوا إلى القرى المختلفة بالمحافظة خاصة تلك المزروعة بالقمح ، من أنواع جيزة ١٦٨ ، وجميزة ٧، جميزة ٩ , جميزة ١٠ ، سخا ٩٤ ، و سخا ٩٣ ، وهى الأنواع التى يستخدم دقيقها فى صناعة رغيف الخبز ، هؤلاء يقومون بشراء المحصول قبل نحو شهرين من حصاده ، كما حدث فى الأسبوع الماضى فى منطقة «كوم الفرج » ، بمبلغ يفوق قدرة الفلاح على الرفض ،الذى يوفر عليه من الجهد والمال ما يصل إلى نحو يزيد على ٢٠٠٠ جنيه ، حيث تبلغ إنتاجية الفدان نحو ١٨ أرديا ، ولا يزيد سعر الإردب فى آخر زيادة قررتها الحكومة منذ أقل من أسبوع على ٣٨٠ جنيها بينما كان وقت إتمام عمليات البيع لا يصل إلى ٣٠٠ جنيه ، بعد إتمام النضج والحصاد . المشترون يدفعون أكثر من ٧ آلاف جنيه للفدان ، بينما يصل سعره بعد الحصاد بخلاف الجهد الذى يتكبده الفلاح إلى ٤٣٢٠ جنيها بسعر توريده للوزارة قبل الأزمة ،

وهو ٢٤٠ جنيها للأردب ، أو فى ظل السعر الجديد الذى سيتآكل بالطبع مع زيادة اسعار الأسمدة بنسبة ١٠٠٪ ليصل سعر الطن إلى ٣٢٠٠ جنيه .. وهو ٣٨٠ جنيها للإردب ، بعد الشراء كما تقول الأخبار الواردة من البحيرة ، ينتهى المشترون من حصاد سنابل القمح خضراء ، خلال مدة لا تزيد على أسبوع ، دون أن يتكلف الفلاح ما يتكلفة إذا انتظر للحصاد الطبيعى حيث يتحمل المشترون كل تكلفة الحصاد !

« كوم الفرج » وهى إحدى الوحدات المحلية الست التابعة لمركز «أبو المطامير» ، التى يبلغ تعداد سكانها نحو ١٨ ألف نسمة ، وتتكون من نحو ١٢٠ قرية أغلبها يعتمد على زراعة القمح ، كانت المكان الذى استطاعت « الكرامة » رؤية وتصوير ما حدث للقمح قبل نضجه فيها ، حيث قامت عدستها بتصوير القمح بدون « شواشيه » كما يطلق الفلاح على سنابله ، وهناك علمنا أن سيارات فاخرة تأتى فى هذا الوقت من العام ، وللمرة الثانية على التوالى لـ «شيل» المحصول قبل حصاده المقرر له أوائل مايو القادم ، ففى العام الماضى كانت البداية حيث دفع المشترون من ٤ إلى ٥،٥ آلاف جنيه للفدان ، المصادر أكدت أن المندوب الذى يأتى للتفاوض مع الفلاح كان يتصل دائما بالتليفون المحمول ، ويتحدث بلغة أجنبية اذا كان مصريا مع شخص غير معروف ، لأكثر من مرة حتى يتم التوصل إلى السعر الذى يرضاه الفلاح ، أما فى حالة حضور شخص أجنبي فيكون معه آخر مصرى للترجمة ، بعد ذلك يأتى آخرون ومعهم ماكينات حصاد حديثة ، وعمال يتحمل المشترى أجورهم دون أى تدخل من صاحب الأرض ، الذى يكون موجودا فقط لأداء واجب الضيافة !

الجريدة 3

موسم قتل السنابل الخضراء

صورة رقم (٣)

عدة أسئلة طرحتها الـ « الكرامة » على المصادر ، منها لماذا يحصد المشترى القمح قبل نضجه ؟، والى أين يتجه به ؟، ثم لماذا فى ظل الأزمة الخانقة للخبز يحدث هذا ؟ أقوال متناثرة حاولت الإجابة ، وقالت أن المشترين ذكروا عدة أسباب ، أولها استخدام السنابل فى استنباط الطاقة البديلة ، ثم فى إنتاج الأعلاف وهو ما كذبه عدد من تجارها ! ، تماما مثلما كذب تجار الحبوب مقولة أنها تستخدم فى صناعة حبوب « الفريك » ، فيما يقول آخرون إن السيارات الكبيرة «يعنى ما يسمى بالثلاجة » تحمله فى أجولة كبيرة جدا ، دون أن يحدد أحد وجهتها ، حيث لا يهم الفلاح إلا الحصول على عرقه كما قال البعض ! ، وهنا جاء دور الفلاحين لتبرير ما يحدث ، فقال احدهم :« يابيه سعر الكيماوى زاد للضعف ، الطن دلوقتى ب ٣٢٠٠ جنيه ، ده غير العمالة اللى زاد سعرها ,كمان المبيدات شوف بكام النهارده ، ثم كل ده قانونى ؟! »

وهنا تذكر احد المصادر قيام «الدكتور علي المصيلحي» ، وزير التضامن الاجتماعي العام الماضي ٢٠٠٧ بإلغاء القرار الخاص بمنع التجار من شراء القمح المحلي ومنع استخدامه وطحنه في المطاحن الخاصة ، والذي تسبب في حصول القطاع الخاص علي نصيب الأسد من إنتاج القمح في الموسم الماضي ، وأكد ان هذا القرار هو الذى فتح الباب واسعا لما نراه من قتل عمدى للمساحات المزروعة بالقمح استغلالا للازمة القديمة بين الفلاح والحكومة ، ومعاناته الطويلة فى بيع القمح فى المواسم السابقة !، بالاضافة لضعفها فى مواجهة الأزمة ، حيث يشعر الفلاح خلال عملية البيع بأنه يربح أكثر مما قد يربحه إذا انتظر للحصاد ، واستمع لمطالبات وزير الزراعة «أمين أباظه» للفلاحين بعدم بيعهم للمحصول انتظارا للحصاد ! ، الأخطر هو ما أشارت إليه المصادر حول دخول محصول «الذرة » إلى اهتمام المشترين حاليا ، بدعوى استخدامها أيضا فى توليد الطاقة البديلة ! ، ليصبح القمح المصرى أداة بديله لمن يخشون من نضوب البترول ، وتكبدهم الخسائر فى الأموال والأرواح من جراء احتلالهم لمنابعه ، ويريدون استبداله بطاقة بديله دون مراعاة لمن يقتله ذلك جوعا ، ثم وسيلة لتربح الجشعين من رجالهم من مستوردى القمح ، ليتحكموا فى سوقه دون منازعة من الحكومة العاجزة عن فعل أى شيئ للناس» !... انتهى الموضوع ليظهر الواقع كنتيجة حتمية لتشجيع الحكومة المصرية لزارعي القمح الأمريكى ، بينما الزارع المصرى

يعانى شظف العيش ، ومضايقات حكومته تنفيذا لشروط معونة البيت الأبيض ، التى تصل مباشرة للمواطن الأمريكى عبر تخريب الحياة المصرية كلها !.

وبعد هل اكتفي المفسدون ممن ظنوا أنهم بحق ملاك هذا البلد ، وأن شعبه ملك يمينهم يفعلون به ما يريدون ؟ الإجابة بالطبع لا .. فهم يسيرون علي نفس منوال ما اعترف به وزير الزراعة الأسبق يوسف والي أمام المحكمة ، أثناء نظر قضيته ضد جريدة الشعب بداية الألفية الثالثة ، عندما قال في المرة الوحيدة التي وقف فيها أمام هيئة المحكمة أنه كان ينفذ تعليمات الرئيس مبارك الذي قال له :« الناس لازم تاكل حتي لو كان سم » وهو ما ترتب عليه منعه من المثول أمام المحكمة ، وأمر المحكمة ذاتها بالحكم علي صحفيي الشعب بالسجن لمدة خمس سنوات .. هذا الأمر أكدته كل القضايا والبلاغات المقدمة لجهات التحقيق حول القمح المسرطن الذي دخل البلاد ، وبالتبعية إلي أمعاء المصريين لتصيبهم بالسرطان وكل الأمراض المستعصية علي الشفاء ..من هؤلاء زميل الرئيس في كلية الطيران ، كشفناه بعد أن ضبط النظام «لزوم تهدئة الناس» عدة شركات قيل وقتها ،أن أمرا صدر من الوزير المسئول رشيد محمد رشيد بإلقاء القبض علي بعض موظفي هذه الشركات ، وتم الإعلان عنها فيما دارت التكهنات حول أسماء كثيرة ، دون أن تشير إلي المستورد الحقيقي اللواء رفعت الجميل الذي استطاع الكاتب اكتشافه ونشر اسمه وهو بحسب مصادر من داخل شركته ، وشركة الشريك المتضامن معه .. وهو ما كان في السطور التالية :

## مستورد القمح المسرطن عضو سابق بالبرلمان

مخاوف كبيرة تحيط بالتحقيقات الجارية حاليا أمام النيابة العامة من أن يتم اختزال تهمة إدخال القمح المسرطن إلى مصر فى عدد من الموظفين ,دون الجانى الحقيقى فى القضية ،خاصة بعد اعلان الوزير محمد رشيد عن إحالة الشركتين المتهمتين بالتعامل فى القمح الفاسد إلى النائب العام ، وذكره إسميهما دون أسماء الملاك الحقيقيين لهما ، وهو ما عدته مصادر قانونية اتجاها نحو تقديم « كباش» صغيرة كضحية بدلا عن الحيتان الكبيرة التى تقف فى خلفية الصفقة القاتلة ، مصادر اخرى من داخل هيئة السلع التموينية أكدت دخول اكثر من شحنة فى نفس الفترة عن طريق أكثر من شركة..ومن ثم يصبح تحديد من يملك القمح المسرطن صعبا للغاية، حيث لا توجد أختام على حباته ، خاصة بعد تخزينه بالصوامع !! ،فى إشارة الى المساع الخثيثة

لتحميل المسئولين الصغار تبعات الجريمة برمتها !!

تلك المخاوف لن تهدأ قبل الإجابة عن العديد من التساؤلات منها : كيف دخلت هذه الشحنات إلي مصر؟ وكيف تم تجهيزها لطرحها في الأسواق لتصل الي المستهلك الذي لا يمكنه الاستغناء عن الخبز ليكتشف أن رغيف العيش الذي يتحمل الوقوف في الطوابير أمام الأفران من أجله هو نفسه الذي ينقل إليه الإصابة بأخبث الأمراض.. وهو السرطان؟! أين الجهات الرقابية المتعددة في كل المراحل بداية من وصول القمح الي الموانيء وحتي وصول الرغيف الي المائدة؟! ، أما السؤال الأهم فهو من هو المستورد الحقيقى الذى يقف خلف الشحنة ويعمد المسئولون الى إخفاء اسمه عن الناس ،على الأقل ليرتدع من يحاول اتيان نفس الفعل مستقبلا !! ،إخفاء الأسماء المتورطة فتح أبواب التكهنات على مصراعيها ،ليزج باسم أحد أعضاء الحزب الوطنى عن دائرة بمحافظة الدقهلية فى القضية ،وهو ما حاولت «الكرامة » استجلاء حقيقته منه شخصيا إلا أنه تهرب مكتفيا بالإعلان انه بصدد تقديم بيان عاجل حول المسألة!!

التكهنات لم ولن تقف طالما حكومة الشفافية تكفى على الخبر «ماجور » وتتركنا كعادتها فى «حيص بيص»،من هذا المنطلق خرجت بعض المصادر القريبة من الأحداث فى محافظة الدقهلية بمعلومات تؤكد ضلوع عضو برلمانى عن إحدى دوائر محافظة الدقهلية قيل وقتها أنه النائب د. طلعت مطاوع نائب بلقاس بشكل غير مباشر فى القضية ، مفسرة ذلك بعلاقات عمل تربطه بالمستورد الحقيقى للصفقة ، وهو شخصية شهيرة جدا وقريبة من دوائر صنع القرار فى مصر !! المصادر أكدت علم النائب البرلمانى بكافة الحقائق إلا أنه يخشى سطوة شريكة فى البيزنس ، صاحب مجموعة الشحن والتفريغ والتخزين وأكبر المتعاملين مع ميناء دمياط ، هذا الشريك بالمناسبة بحسب المصادر عضو سابق بالبرلمان عن إحدى دوائر محافظة دمياط «رفعت الجميل»، المصادر أشارت إلى تأكدها من التضحية ، بمن يجرى التحقيق معهم من الموظفين سواء بالشركة ، أو من مفتشى التموين بسبب الرغبة فى التغطية على رجل الأعمال المليادير ، الملقب «بحوت دمياط » ذو القوة المفرطة التى اكتسبها من زمالته لرئيس الجمهورية ، بسلاح الطيران ،بالإضافة لارتباطهما بعلاقة نسب ، حيث أن رجل الأعمال الدمياطى هو خال زوجة أحد أبناء المسئول الكبير جدا!! » (*) .

(*) المسئول هو حسني مبارك نفسه و زوجة الإبن هي خديجة الجمال وخالها هو رفعت الجميل.

## والقطن أيضا

جرائم المعونة لا تزال مستمرة ليس على القمح فقط ، بل على باقى المحاصيل الإستراتيجية ، وأولها القطن المصرى صاحب الشهرة العالمية ، وهو ما دفع النواب من أعضاء لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب للقول فى أبريل ٢٠٠٩ :« إنا لله وإنا إليه راجعون على صناعة النسيج» ، ومنذ شهور سابقة قالوا نفس الكلام ، وقبلها بعام كرروه مثلما كانوا يفعلون عندما ، يظهر الذهب الأبيض فوق عيدانه ، ثم لا يجد الفلاح أى عائد من وارء شقاء ستة أشهر زراعة وخدمة ، غير ذل الوزارة المسئولة عنهم ، والغيظ من كلام وزيرها،الذى قال لأحد الشاكين على إحدى القنوات الفضائية :«مين قال لك تزرع قطن» لتكون النتيجة أن الوزراء المتعاقبون على وزارة الزراعة كتبوا كلمة النهاية بالنسبة للقطن ، المشهد المتكرر سنويا يشير إلى جريمة معلوم مرتكبها .

فيما يأتى المستشار جودت الملط ليصف أفعال الوزراء المختلفين فى الحكومة بالجرائم السياسية ، دون أن يفسر كيف يصبح القتل والسرقة وإهدار المال العام ، وصولا إلى باقى الجرائم التى ملأت المستشفيات بالحالات المستعصية من المصريين ، وحولت عمار بيوتهم الى خراب ، وكيف يصرحون بما لا يحدث كذبا وبهتانا ، بينما البعض يبتعد عن جذور المصيبة ، ليوجه الاتهام إلى المستفيدين الذين وجدوا خيرهم فى شر الأمة ، ومنافعهم فى ذلها وفقر أهلها ، فرجال الأعمال يكاد المثل الشعبى القائل « اللى يلاقى دلع وما يتدلعش .. يبقى ابن حرام » ، يكون منطبقا عليهم ، بصرف النظر عن شراكتهم فى الجريمة ، فهم أولا وأخيرا أولاد النظام الذى سمح بالمؤامرة على الزراعة المصرية بداية من القطن ونهاية بأقل المحاصيل قيمة فى مصر !

فصول المؤامرة التى تتعدى مرحلة الجريمة إلى ما سواها ، بدأت مع بداية التجارب المشتركة على المحاصيل المصرية مع منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضى ، تلك التجارب التى أنشئ من أجلها المركز الثلاثى للبذور بالنوبارية ، ثم مع بداية التسعينيات طبقا لشروط المعونة الأمريكية ، بدأت الحكومة لنفس الغرض فى تصفية شركة النوبارية لإنتاج البذور «نوباسيد » ، التى كانت الشركة الأولى فى هذا النوع من الإنتاج فى الشرق الأوسط ، ليتنهى الأمر ببيعها عام ١٩٩٩ ، وتحول نشاطها إلى المحاصيل بدلا من البذور ، ليخلو الجو لمنتجات المركز المشبوه الذى كان ثلاثيا فى

البداية «مصر – أمريكا – الكيان الصهيونى » ، لينفرد الأخير بكل ما فيه لينفث سمومه فى الأراضى المصرية ثم الى الأجساد والماء والهواء ، كل ذلك بمباركة حكومية نظامية تتعدى مرحلة الجريمة ، بمعناها الحقيقى المجرد بعيدا عن معانى الرجل المهذب المستشار جودت الملط ، المؤامرة على القطن المصرى يتصدر بطولتها قطن «البيما» الإسرائيلى نتاج الأبحاث المشتركة فى المركز الموجود على أرض مصر لا خارجها ! .

«البيما» يضرب القطن المصرى فى مقتل وينتزع عرشه العالمى ، باعتراف الوزير ولعله يذكر ماذا قال تقرير اللجنة الاستشارية الدولية للقطن الذى ارجع الفضل فى القدرة التنافسية «للبيما» على المصرى أن البيما :« كان نتاج برامج للبحوث المشتركة بين الجانبين الأمريكي والمصري، ففي مطلع عام ١٩٨٦ انتهت المرحلة الأولى من برنامج بحوث مشتركة على سلالات الأقطان المصرية فائقة الطول باستنباط سلالة جديدة من الأقطان تسمي «البيما» ، وقامت التجارب على الخلط والتزاوج بين أقطان أمريكية تمكث في الأرض فترة أقل وتدر عائدًا أكبر وتقاوم الحشرات وبين السلالات المصرية فائقة الطول لإنتاج سلالة أقطان تحمل كل تلك الصفات، وتصلح للزراعة في بيئات الشرق الأوسط والولايات المتحدة، وتسبب هذا الخلط في محو الصفات الوراثية للسلالات المصرية ، ووفقا لبروتوكول (النارب) حصلت واشنطن على سلالات البيما، ومنحتها للكيان الصهيوني التي عرفت زراعة القطن لأول مرة في مطلع عام ١٩٩٠م.

سيناريو انهيار عمدة المحاصيل المصرية كان المنفذ لفيلم انهيار صناعة الغزل والنسيج ، وهو ما يوضحة تقرير للخبير الاقتصادى أحمد السيد النجار جاء فيه :« أنه عقب ثورة يوليو وفى مجال اهتمامها بالتنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن بين قطاعات الإنتاج اهتمت الدولة بالزراعة والتى كانت فى هذا الوقت تشكل نصف الدخل القومى والمساحة المحصولية ٩ ملايين ويعمل بها ٧٠٪ من قوة العمل وكان القطن وقتها يمثل ٢١٪ من المساحة المحصولية و ٤٠٪ من قيمة الإنتاج الزراعى ونحو ٧٠٪ من حصيلة الصادرات » ، ويضيف التقرير:« أن نظام الملكية والحيازة الذى كان سائدا فى بداية الثورة كان بعيدا كل البعد عن العدالة الاجتماعية وعليه شرعت سلطة يوليو فى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى ثم وضعت فيما بعد نظاما تعاونيا لتسويق المحاصيل بحيث يكون تحت إشرافها ووضعت نظام الدورة الزراعية

وتشددت فيه .

وفى المقابل دعمت الدولة مستلزمات الإنتاج وبذلك انخفضت التكلفة الإنتاجية وارتفعت ربحية المجتمع والمزارعين من محصول القطن بعد أن كان ربحه الأساسى يذهب لأفراد معدودين ، وبالرغم من أن الإستراتيجية الزراعية فى ذلك الوقت كانت قاعدة الإنتاج للاستهلاك المحلى وتصدير الفائض، فقد بلغت صادرات القطن نحو ٧٠,٧٪ فى الفترة من ١٩٦١ ١٩٧٣ ومنذ عام ١٩٧٣ حدث تغير فى التوجهات السياسية والاقتصاية وصدرت قوانين الاستثمار وبدأت سياسة الانفتاح الاقتصادى على الكتلة الغربية، ثم خطت السياسة الاقتصادية خطوة جديدة وبدأت مصر فى تطبيق تعليمات البنك الدولى وشرعت فى تنفيذ برامج الهيكلة والإصلاح الاقتصادى» ومن هنا بدأت الكارثة !.

التقرير قال أيضا :« تراجع متوسط الاستهلاك المحلى من القطن من ٥,٩٣١ مليون قنطار عام ١٩٩١ إلى ٥,٤٦٢ خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦ ثم انخفاضها إلى ٣,٢٦٨ مليون قنطار خلال الفترة ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١» (*)، وأوضح أن انخفاض حجم الاستهلاك المحلى يعنى تراجع حركة الغزل بما يترتب عليه انخفاض فى تصدير الغزل وعمل مصانع الغزل بنصف طاقتها وربما توقف بعضها، أما بالنسبة للصادرات من القطن فقد كان متوسط الصادرات خلال الفترة من (١٩٨٢ - ١٩٨٦) نحو ٣,٢٩٣ مليون قنطار انخفضت إلى ٩٥٣ ألف قنطار بنهاية عام ١٩٩١. ويوضح التقرير أن تراجع المساحة المزروعة قطنا وتراجع الإنتاجية بالتبعية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج عاما بعد عام وتراجع إنتاج النوعيات الممتازة ترتب عليه فى النهاية تراجع الصادرات وهو تراجع لم يترك أثرا سلبيا على الميزان التجارى فقط، بل أدى إلى فقدان الثقة فى قدرة السوق المصرية على تلبية الاحتياجات المطلوبة منها بانتظام وفى المواعيد المقررة، الأمر الذى دفع الدول المستوردة إلى توفير احتياجاتها من دول أخرى كما أن هذا التذبذب أفقدنا القدرة على التعامل المنتظم مع السوق العالمية وبالتالى بتحديد السعر التصديرى المناسب، كما قلل من تراكم الخبرة فى مجال التصدير بعد أن أصبح العمل حسب التساهيل » !

(*) متوسط إنتاج الفدان من القطن يبلغ ٨,٧ قنطارًا .

أما تقرير مركز الأرض المتخصص فى الزراعة فقال :« إن القطن المصري حقق خسائر تجاوزت المليارى جنيه فى عام واحد ، بسبب قطن البيما الأمريكي الذي بدأ في منافسة نظيره المصري في تسعينيات القرن الماضي ، ووزعت الخسائر طبقا للتقرير على النحو التالى :

- «٥٦٠» مليونًا بسبب تراجع الصادرات.
- ٢٥٠ مليون جنيه نتيجة فقدان بذرة القطن وزيادة استيراد زيت الطعام.
- ٣٥٠ مليون جنيه قيمة تخزين الفضلة في مصانع الغزل والنسيج.

بالإضافة إلى ٧٥٠ مليون جنيه قيمة ما سوف يتم استيراده من أقطان لازمة لتشغيل تلك المصانع « ، فيما تستمر الحكومة فى تنفيذ المؤامرة لتقضى على القطن نهائيا باعتباره كما قال الوزير أمام جمعية رجال الاعمال المصريين نهاية العام المضى ، ليس مصريا فى الاساس بل هو محصول وارد لم تعرفه مصر الا فى عصر محمد على ، بغرض الحفاظ على قطن البيما الذى يصرخ منه ، برغم أن امريكا تنتج منه ١٥٪ ، فيما تبلغ صادراتها منه ٤٠٪ ، فى حين تنتج مصر ٥٠٪ وتصدر ١١٪ تناقصت هذا العام الى اقل من نصف هذه الكمية !

الحكومة التى تقف الان لتمثيل دور العاجز عن حماية المحصول الرئيسى للتصدير ، سبق أن منحت فى عام ٢٠٠٦ تسهيلات سخية جدًا للمستثمرين وشركات القطاع الخاص للتوسع في استيراد القطن من «إسرائيل»،وهو ماجعل شركات القطاع الخاص التي تعمل في مجال المنسوجات والغزل والنسيج تهرول بصورة غير مسبوقة لاستيراد قطن البيما من «إسرائيل»، رغم ارتفاع أسعاره مقارنة بأسعار مثيله في الهند وباكستان وسوريا، مستغلة شروط اتفاقية «الكويز» التى وقعها أحد مليارديرات المعونة .. الوزير رشيد محمد رشيد ، وهى تشترط وجود نسبة من المواد الخام الإسرائيلية في منتجات المنسوجات التي يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة لرفع أسعاره بشكل مبالغ ، وكشفت مصادر باتحاد مصدرى الاقطان عن أن حجم تعاقدات إحدى شركات القطاع الخاص لاستيراد قطن «البيما» الإسرائيلي في هذا الموسم بلغ ثلاثة آلاف طن ...

إلغاء الشركة المصرية لصالح المركز (الإسرائيلي) بالنوبارية حول خبوصها

جريمة ذبح القطن، جنائية، فمن يحاسب الجزارين؟

استشار الملط وصف جرائم الوزراء بالسياسية وما حدث للزراعة المصرية مثال واضح بخالفه

صورة رقم (٤)

في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي الشركات التي سجلت نفسها بسجلات وزارة التجارة والصناعة للتعامل وفق اتفاقية «الكويز» ٤٠٠ شركة ! ، يذكر أن سيطرة القطن المصري طويل التيلة علي الأسواق العالمية استمرت حتي عام ١٩٨٤، وابتداء من عام ١٩٨٦ بدأت أقطان البيما الأمريكية تغزو الأسواق العالمية، وبدأ القطن المصري في الخروج تدريجيا حتي وصل إلي أدني مستوي له عام ١٩٩٣ حيث نقصت المساحات المنزرعة إلي النصف ، ليصل فى عام ٢٠٠٨ الى ٣١٦ الف فدان بعد أن كانت مليون فدانا فى عام ١٩٨٩! ، لينتهى به المقام عند رقم ٣٢٢٤ فداناً ، كما قال التقرير صادر عن وزارة الزراعة قال :« أن ١١ من إجمالي ١٧ محافظة و١٨ مديرية زراعة بلغت المساحة المزروعة بالقطن فيها صفراً، وأوضح أن المساحة المزروعة في الوجه البحري ٤٥٦ فداناً، والمستهدف ٣٠١١٦٣ فداناً، لافتاً إلي أن الإسكندرية لم تزرع أي مساحات رغم أن المخطط لها ٤٥٠٠ فدان، ونفس الحال بالنسبة لمحافظات البحيرة المخطط لها ٩١٨٠٠ فدان، وكفر الشيخ المخطط لها ٩٠ ألف فدان، والدقهلية المخطط لها ٤٦ ألف فدان، ودمياط ٥٢٥٠ فداناً. وأشار التقرير إلي أن الشرقية زرعت فداناً واحداً من إجمالي ٢٩٨١٣ فداناً والمنوفية فداناً واحداً من ٩ آلاف فدان، وزرعت القليوبية ٦٨ فداناً من ١٧٥٠٠ فدان.. وذكر التقرير أن المساحة المزروعة في

محافظات الوجه القبلي بلغت ٢٧٦٨ من ٦٤٢٧٧ فداناً تستهدف الوزارة زراعتها، ونوه بأن المساحة المزروعة في الفيوم بلغت ٢٣٤١ فداناً من إجمالي ٢٠ ألف فدان، وبني سويف ٤٢٦ فداناً من إجمالي ١٣٤٠٠ فدان، وأسيوط فداناً واحداً من ٦٦٦٨ فداناً، ولم تزرع محافظات المنيا وسوهاج والوادي الجديد أي مساحات من المخطط لها»، وهو مابرره الخبراء بتجاهل وزارة الزراعة للفلاح وعدم دعمه ، بسبب ضغوط مستوردى البيما الأمريكى من أعوان ومحاسيب الوزير !

جدول رقم (١)

تدهور المساحات المنزرعة قطنا خلال الفترة من ( ٨٩/ ١٩٩٠ - ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩)

| المساحة المزروعة بالفدان | موسم الزراعة |
|---|---|
| مليون فدان | ٩٠/٨٩ |
| ٩٩٠ ألف | ٩١/٩٠ |
| ٨٥٠ ألف | ٩٢/٩١ |
| ٨٤٠ ألف | ٩٣/٩٢ |
| ٨٨٤ ألف | ٩٤/٩٣ |
| ٧٢١ ألف | ٩٥/٩٤ |
| ٧٢١ ألف | ٩٦/٩٥ |
| ٩٢٠ ألف | ٩٧/٩٦ |
| ٨٦٠ ألف | ٩٨/٩٧ |
| ٧٨٩ ألف | ٩٩/٩٨ |
| ٦٦٠ ألف | ٢٠٠٠/٩٩ |
| ٥١٨ ألف | ٢٠٠١/٢٠٠٠ |
| ٧٥١ ألف | ٢٠٠٢/٢٠٠١ |
| ٧٥١ ألف | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ |
| ٥٤٥ ألف | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ |
| ٥٣٠ ألف | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ |

| المساحة المزروعة بالفدان | موسم الزراعة |
|---|---|
| ٧٠٠ ألف | ٢٠٠٦/٢٠٠٥ |
| ٦٠٠ ألف | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ |
| ٥٨٥ ألف | ٢٠٠٨/٢٠٠٧ |
| ٣١٦ ألف | ٢٠٠٩/٢٠٠٨ |

جرائم المعونة دفعت الكثيرين للتساؤل عن السبب الذي من أجله تخشي مصر من توقفها برغم انها لا تتعدى جزءا فى المائة من اموال سالم وعز وساويرس ، لماذا لا تتخلى مصر عن المعونة الأمريكية ؟ فالحكومة تصرخ كلما ألقت واشنطن بورقة ايقاف المعونة ، ومعها يصرخ اللوبى الأمريكى فى مصر مدافعا عن حالة التسول التى يحياها على تلك الأموال القادمة من أمريكا ، وكلما طالبنا بالتخلى عن أسلوب «الشحاته » والتسول ، وان نعتمد على أنفسنا والخروج من أسر مصر فى «لجام» أمريكا عسكريا واقتصاديا ، خاصة أن الأخيرة دفعت ثمنا فادحا من اجل استمراها ، لخدمة حفنة من المصريين والحفاظ على مصالحهم ، دون النظر الى باقى جموع الشعب المصرى ، وبدلا من استغلال الموارد المتاحة لدى كبار القوم ممن استفادوا دون غيرهم من هذه المعونة ، تعمل الحكومة ومعها رجالها الآن على تصدير رؤوس الأموال المصرية للخارج ، وهو أمر غير مرفوض إذا ماتم المطلوب داخليا ، حتى بلغ ما تم تصديره – عدا استثمارات ساويرس – نحو ٦٠٠ مليون دولار وهو مبلغ يقترب من ثلث المعونة الأمريكية ، ويعادل ثلاثة أضعاف المبلغ الذى تم تخفيضه من أموال المعونة مؤخرا ، وبكى عليه أهل الحكم ورجالهم ، باعتباره هاما لدرجة أن الرئيس خرج عن صمته ، متهما وزيرة الخارجية «الإسرائيلية» بالكيد لمصر لدى الكونجرس !! .

ليبقى السؤال الهام مصرا على الخروج من سباته ليسأل رجال أعمال مصر الوطنيين.. لماذا لا يردون الاتهام القائل بأنهم صنيعة هذه المعونة ، وان ولاءهم لها ولمانحها قبل أن يكون لمصر وشعبها ؟ ماذا لو ردوا هذا الاتهام عن أنفسهم بالحلول محل معونة الذل ، التى أصبحت معيرة لنا بين كل الدول ، خاصة وان قيمتها البالغة نحو ١٠ مليارات جنية ، لا تتعدى مساهمة أى منهم فى مشروع متوسط القيمة ، سواء داخل مصر أو خارجها ، فالألفة أو العمدة نجيب ساويرس استثمر ما يقرب من ٥٧ مليار جنية خارج مصر ، بحسب أرقام عام ٢٠٠٥ ، وربما زاد عن ذلك بكثير

بعد استثماراته الأخيرة فى ايطاليا ، المعونة المهمة لمصر وحكومتها لا تتعدى أيضا ربع مايملكه حوت الحديد احمد عز ، الذى يملك ما يزيد عن ٤٥ مليار جنيه بحسب أرقام ٢٠٠٥ أيضا .

الأغرب أنها لا تتعدى تكلفة إقامة مبارك فى شرم الشيخ لعام واحد ، ولاتتعدى نسبة ١٪ مما يملكة صديق الرئيس وبانى قصره المنيف ، حسين سالم الذى توصف ثروته بما يعادل ميزانية مصر كلها فى عام ، هؤلاء فقط دون غيرهم يستطيعون الإجابة منفردين عن السؤال ورد التهمة عنهم ، فماذا لو اجتمع رجال الأعمال من أعضاء جمعيات المستثمرين ، ومجالس الأعمال بجنسياتها المختلفة ، ليقيموا للوطن ساترا يبعده عن استغلال أمريكا ، التى أصبحت الآن على قمة الهاوية فى استعداد للسقوط خلال عامين على الأكثر ، أم أن الوفاء لمن صنعهم وإقرضهم المليون دولار بسعر مليون جنية ، هو الذى يحكمهم ويتحكم فى فوائض أموالهم ، ويفرض عليهم الزكاة على الأمريكان المحتاجين ، ويحرمها على المصريين النمارده؟! .

# بأوامر واشنطن محطة استقبال قمر الاستشعار المصري في أوكرانيا

تحقيقات

الكرامة

الكرامة - تواصل كشف أوهام برنامج الفضاء المصرى

بالمستندات: الحكومة تصرف مكافآت القمرين «الثانى والثالث»... والأول لايزال غيبا!

البرنامج يربط بين القمر والمعمل.. والمعمل هى المخازن.. فأين القمر؟

اللجنة العلمية رفضت استلام المبنى على الرغم من تنفيذه طبقا للمواصفات

رئيس الهيئة أكد إطلاق 3 أقمار حتى عام 2012.. والمكافآت منتظمة منذ 2003

صورة رقم (٥)

جرائم المعونة لم تتوقف عند القوت أو الثروة بل تعدت ذلك بكثير لتصل إلي الأمن بإرادة فولاذية من حكومة التفريط في جمهورية الفساد ، وهو ما كشفناه في السطور التالية :« لسان حال الشارع المصري يبدو واجما بشكل يعكس صورة القلق على الأجيال القادمة من العطش ، خاصة بعد انتشار أخبار الفشل المصري في احتواء الموقف مع دول حوض النيل ، ثم توقيع أغلب هذه الدول لاتفاقية منفردة ، وصفها الخبراء بالضربة القاسمة للسياسة المصرية ، ولمستقبل حصة مصر من المياه في الأيام المقبلة ، الغريب أن المواطن العادي بات يربط بين السياسة التي انتهجها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، تجاه الدول الإفريقية وما تفعله السياسة الحالية ، التي تتعامل مع المشكلة بمنطق الألوان حمراء وخضراء ، بينما الناتج ليس سوى ضجيج بلا

طحن ، محصلته النهائية الاتفاق الأخير المحاط بالتحدي السافر للدول الموقعة لمصر وتصريحات مسئوليها !.

هذا التحدي الإفريقي جعلنا نضع الموقف كله أمام د. حلمي شعراوي رئيس مركز البحوث العربية والإفريقية ، الذي حدد أسباب مشكلة مصر مع دول حوض النيل ، في إطار التغييب الشعبي وهبوط أداء الدبلوماسية المصرية في إفريقيا ، مشيرا إلى أن إفريقيا كانت في عهد الرئيس عبد الناصر تشكل الدائرة الثانية في السياسة الخارجية المصرية بعد الدائرة العربية ، فيما كانت إثيوبيا تحظى باهتمام خاص لدى ناصر رغم التناقض الحاد بينه كثائر وبين الإمبراطور هيلاسيلاسى ، حيث احتواه عبد الناصر من أجل تأمين منابع النيل ، ثم العمل على التحرير ووحدة إفريقيا ، على العكس مما يحصل الآن من تحذيرات وتهديدات جوفاء ، كبديل عن تعاون حقيقى بين مصر وباقي دول حوض النيل .

المشكلة ليست جديدة.. الفارق فقط في كيفية التعامل معها كما يقول د.شعراوي : «فعندما حاولت دول حوض النيل وقتها تغير المعاهدة احتوى عبد الناصر هذه المشكلة بالتفاوض معهم ، فيما طلب من البابا كيرلس السادس بطريرك الكرازة المرقصية وقتها السفر إلى الحبشة للتفاوض مع الإمبراطور هيلاسيلاسى استغلالا للبعد التاريخي بين الكنيسة المصرية والقصر الإمبراطوري ، فمنذ ظهور المسيحية في إثيوبيا لم يكن يتم تنصيب أي ملك يجلس على عرشها ، دون مباركة من بابا الإسكندرية ، ليس هذا فحسب بل أن البابا في مصر كان يقوم بترشيح أي مطران أو أسقف لإدارة الكنيسة الإثيوبية الأرثوذكسية ، الغريب أن البابا شنودة الثالث بطريرك الكرازة المرقصية يحظى بنفس المكانة التي كان البابا كيرلس يحظى بها في قلوب الشعب الاثيوبى حتى بعد انفصال الكنيسة الإثيوبية عن مصر، فلا تزال العلاقة الروحية بين الكنيستين قائمة» .

لذا يجب التساؤل عن السبب الذي منع الساسة في مصر من التعامل مع الأزمة ، كما كان يتم التعامل معها في عهد عبد الناصر ، ثم لماذا تأخر التدخل الكنسي إلى المرحلة التي لا يفيد معها ، خاصة بعد أن فشلت كل المباحثات مع دول الحوض حول الاتفاقية الإطارية ، بدلا من استخدام نغمة الحرب والتي تعجل كل طرف ليصبح أكثر عنادا وشدا ، وهو ما تحقق بالفعل فأصبحت المشكلة مسألة كرامة لدى هذه الدول تزكيها التدخلات الصهيونية التي غفلنا عنها ، وساعدناها بالتنازل عن حقوق

مملوكة لنا في الأساس ، ولعل التاريخ يذكر كيف تنازل الحكم في مصر تحت وطأة الضغوط الصهيو أمريكية ، عن أنشاء محطة استقبال قمر الاستشعار المصري ، في أسوان بجوار السد العالي تلافيا لقيامها بكشف كافة التحركات الصهيونية في منابع النيل ، وسيذكر أيضا كيف حذرت «الكرامة» من وجود هذه المحطة فى أوكرانيا ، وهى الملعب الرئيسي للموساد الإسرائيلي !. وصدق التويع في ٢٠١٠ فضاع القمر وذهب دون عودة !

المفكر السياسي جمال أسعد أكد ما ذكره د. حلمي شعروای حول سياسة ناصر فى إفريقيا قائلا :«.أولا يجب أن نسقط فترات سياسية بظروفها الموضوعية على فترات أخرى، فعهد جمال عبد الناصر غير الظروف التي نعيش عليها تماما لأسباب عديدة أهمها كانت هناك علاقة مصرية وطنية بين القيادة الكنسية والسياسية ولم يكن هناك مناخ طائفي بالمرة مثل الذي نعيش فيه الآن ، أيضا كان الإمبراطور هيلاسيلاسى يخضع روحيا لرئاسة الكنسية المصرية وكان البابا كيرلس كأب روحي له ، وكان أيضا من اهتمام عبد الناصر والنظام الناصري بالقارة الإفريقية بشكل عام وليس إثيوبيا فحسب ،فرأينا دور مصر في حركات التحرر الافريقى ، اقتصاديا وسياسيا و فنيا، كل ذلك جعل مصر بؤرة اهتمام إفريقيا وكانت إفريقيا ليس لها اى علاقة بإسرائيل وهو الذي جعل عبدا لناصر يوقع اتفاقية ٥٩ الذي أكدت حصول مصر على الحصة الحالية من المياه التي تتجاوز ٥٥ مليار متر مكعب .

أما الصورة الحالية فهي أن النظام الحالي أبعد وجهه عن إفريقيا ، بعد معاهدة كامب ديفيد مما جعل «إسرائيل» تمرح في القارة الإفريقية تلعب ضد مصر في حصتها من المياه و كل الخطورة على مصر أن تستمر في هذه السياسة الفاشلة ، دون أن تتنبه لخطورة ذلك ، وبدلا من أن يقوم الرئيس والمسؤولين بالسفر إلى أوربا والولايات المتحدة كان الأولى أن توضع دول الحوض خاصة إثيوبيا التي لم يزرها الرئيس منذ المحاولة الفاشلة لاغتياله ، في بؤرة الاهتمام الرئاسي ليكون التعاون مع دول الحوض مثمرا ، بدلا من التسليم لأمريكا ودولة الكيان الصهيوني ، على حساب الأمن القومي الذي صار أحمرا فجأة بعد خراب مالطة .

فيما أكد الدكتور ميلاد حنا الدولة لديها آليات لحل المشكلة وعندها طرق دبلوماسية واسعة المجال ونعلم جيدا أن مصر مقصرة بالفعل تجاه الدول الإفريقية ولو

فرضنا جدلا إمكانية التوصل للحل من خلال الكنيسة ، فماذا سنفعل بعد ذلك ؟ الإجابة هي ضرورة أن تراعى مصر هذه الدول اقتصاديا فهم بأمس الاحتياج لها وهى كذلك حيث المصالح لابد أن تكون مشتركة لكافة الأطراف . كما يضيف كمال زاخر الناشط السياسي في ذات الطريق حيث يقول :« أي علاقة بين الدول وبعضها تحكمها مصالح بالتالي علينا أن نرى هذه المصالح ونطورها وهذا هو السبيل الوحيد لإعادة النظر في حصص الدول المختلفة لمياه النيل ، وأيضا لازم أن نضع في حسباننا أن معظم هذه الدول حصلت على استقلالها بالتالي أصبح لديها تطلعات وتنمية ، وبالتالي تحتاج حلا اقتصاديا من قبل مصر والعالم العربي من إقامة مشاريع وجامعات حتى تعود العلاقة بين مصر والدول الإفريقية كما في الماضي» .